

رسالة في كيفية التطق بالضاد في الردّ على ابن غانم في رسالته بغيّة المرتاد  
تأليف: عليّ بن سليمان بن عبد الله المنصوريّ (ت ١١٣٤هـ)

د. أحمد حسن إسماعيل

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية

في كلية العلوم الإداريّة والإنسانيّة بجامعة الجوف

ملخّص البحث. يُعدُّ الحديثُ عن صوت الضّاد من حيثُ مخرّجها وصِفائها من علوم القرآن التي حَصَّها عدد من علماء السلف بمؤلّفات مُستقلّة، من بينهم الشيخ علي المنصوريّ (ت ١١٣٤هـ)، وكتابه هذا الذي تُقدِّمه مُحققًا أوّل مرّة، يَرُدُّ فيه مؤلفه على ما ورد عند ابن غانم المقدسي في رسالته: "بغية المرتاد لتصحیح الضّاد" من تحريفٍ للنطق بالضاد بِجَعْلِها ممزوجةً بالدال المَفْحَمة والطاء المهملة. وقد قَدِّمت للكتاب بدراسةٍ فيها تعريفٌ بالمؤلف، وبالكتاب، ووصف التُّسخ الخطيَّة التي اعتمدتُ عليها في التَّحقيق، ومنهجي في تحقيق الكتاب.

## المُقَدِّمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَبَعْدُ:

فَقَدِ اعْتَنَى عِلْمَاؤُنَا الْقُدَامَى بِدِرَاسَةِ كُلِّ مَا لَهُ صِلَةٌ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَعَلَّ مَوْضُوعَ دِرَاسَةِ "الْحُرُوفِ" مِنْ أَكْثَرِ الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي أُفْرِدَتْ بِرِسَائِلَ مُنْفَرَدَةٍ، وَلَقَدْ كَانَ لِحَرْفِ الضَّادِ الْقَدْرُ الْأَوْفَرُ مِنَ الدِّرَاسَةِ؛ لِمَا يَعْسُرُ عَلَى الْمُقْرئينِ أَدَاؤُهُ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ، لِانْفِرَادِهِ بِمَخْرَجِهِ، وَتَمَيِّزِهِ بِصِفَاتِهِ، وَلَا تَكَادُ تَنْفَصِلُ الضَّادُ عَنِ الظَّاءِ فِي التَّصْنِيفِ إِلَّا نَادِرًا، لِقُرْبِهِ مِنْهُ. وَقَدْ اتَّبَعَ الْمُصَنِّفُونَ فِي تَصْنِيفِ مُؤَلَّفَاتِهِمْ اتِّجَاهَيْنِ اثْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَعْجَمِي لِعُوي، يَحْصِي الْأَلْفَاظَ الْوَارِدَةَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مِمَّا احْتَوَتْ ضَادًا أَوْ ظَاءً أَوْ كِلَيْهِمَا، وَيَفَسِّرُ مَعَانِيَهَا. وَالْآخَرُ: صَوْتِي نُطْقِي، يَبْحَثُ فِي أَدَاءِ صَوْتِي الضَّادِ، وَالظَّاءِ، وَيَبَيِّنُ مَخْرَجِيهِمَا؛ وَصِفَاتِهِمَا.

أَلْفُ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْمَنْصُورِيِّ رِسَالَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ تَتَاوَلَ فِيهِمَا حَرْفَ الضَّادِ، وَكَيْفِيَّةَ أَدَائِهِ، إِحْدَاهُنَّ هَذِهِ الرِّسَالَةُ الَّتِي أَلْفَهَا فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ غَانِمِ الْمُقَدِّسِيِّ (١٠٠٤هـ) فِي رِسَالَتِهِ: "بَغِيَّةُ الْمُرْتَادِ فِي تَصْحِيحِ الضَّادِ"، وَنَظَرًا لِأَهْمِيَّةِ مَوْضُوعِهِ، وَمَكَانَةِ مُؤَلَّفِهِ الْعِلْمِيَّةِ؛ إِذْ هُوَ شَيْخُ الْقُرَاءِ فِي عَصْرِهِ، وَجَدْتَ أَنَّهُ مِنَ الْمَفِيدِ تَحْقِيقِ الْكِتَابِ، وَإِخْرَاجِهِ لِلنُّورِ لِتَفْيِيدِ مَنْهَ الدَّارِسُونَ.

وَقَدْ أَقْتَضَتْ طَبِيعَةُ الْكِتَابِ وَتَحْقِيقُهُ أَنْ تَكُونَ عَلَى قِسْمَيْنِ، اشْتَمَلَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا عَلَى فِصْلَيْنِ، تَتَاوَلَتْ فِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا الْمُوَلَّفُ مِنْ حَيْثُ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ، وَوِلَادَتُهُ وَنَشَأَتُهُ، وَرِحْلَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ، وَشَبُوحُهُ، وَتِلَامِيذُهُ، وَمَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ وَأَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، وَأَثَارُهُ، وَوَفَاتُهُ.

وَأَمَّا الثَّانِي مِنْهُمَا فَتَتَاوَلَتْ فِيهِ الْكِتَابُ مِنْ حَيْثُ عُنْوَانُهُ، وَتَوْثِيقُ نَسَبِهِ لِلْمُوَلَّفِ، وَمَنْهَجُ الْمُوَلَّفِ، وَالقِيَمَةُ الْعِلْمِيَّةُ لِلْكِتَابِ، وَنُسْخُهُ الْمُعْتَمَدَةُ فِي التَّحْقِيقِ، وَنَمَازِجُ مِنْهَا، ثُمَّ اتَّبَعْتَهُ بِوَصْفِ لِعَمَلِي فِي التَّحْقِيقِ.

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى النَّصِّ الْمُحَقَّقِ، مُعْتَنِيًا بِهِ تَوْثِيقًا وَضَبْطًا وَتَخْرِيجًا.

وختامًا حسنًا فأبني أحمدُ الله العظيم أن وفقني لإخراج هذا الكتاب،  
وأسأله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويَقْبَلَه قَبُولًا حسنًا، وأن  
يَجْزِي مؤلفه عنا خير الجزاء. إنّه، عزّ وجلّ، نِعَمَ المولى ونِعَمَ النصير،  
وهو الموفق وإليه المصير.

### القسم الأول: المؤلف والكتاب

#### الفصل الأول: المؤلف وحياته العلمية

أولاً: اسمه ونسبته

هو عليّ بن سليمان بن عبد الله المنصوريّ، المعروف بالشيخ علي  
المنصوريّ، نسبة إلى مدينة المنصورة، بمصر. كما تُسبب إلى العلوم  
التي أجادها فقيلاً: الشيخ المقرئ، وقيل: النَّحويّ<sup>(١)</sup>.

ثانياً: ولادته ونشأته

أغفل المؤرخون مولده، ونشأته الأولى، وفيما يبدو أنّه ولد في  
المنصورة، في مصر أواسط القرن الحادي عشر الهجري، وفيها نشأ؛  
إذ يظهر ذلك من نسبته إليها.

(١) انظر: الأعلام ٤/ ٢٩٢، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٠٤

## ثالثاً: رحلته العلميّة

حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَتَلَقَّى الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ الصَّغْرَى وَالْكُبْرَى عَلَى كِبَارِ عُلَمَاءِ الْقِرَاءَاتِ فِي وَقْتِهِ<sup>(٢)</sup>، وَرَحَلَ مِنْ مِصْرَ إِلَى دَارِ الْخِلاَفَةِ الْعَلِيَّةِ حَيْثُ عَاصِمَةُ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ آنَ ذَاكَ فِي حُدُودِ ١٠٨٨ هـ، فَتَحَقَّلَ لِنَشْرِ عِلْمِ الْقِرَاءَةِ عَلَى طَرِيقِ مِصْرَ لِلطَّالِبِينَ، فَلَازِمَ مَجْلِسِهِ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ الْآخِذِينَ الرَّاعِبِينَ فَأَقْرَأَهُمْ بِكَمَالِ الْإِتْقَانِ وَالتَّوْضِيحِ<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: شيوخه

أَخَذَ الْمَنْصُورِي فِي رِحْلَتِهِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ مَشَايخِ عَصْرِهِ، تَلَقَّى عَنْهُمْ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ الصَّغْرَى وَالْكُبْرَى، غَيْرَ أَنَّنِي لَمْ أَقْفَ عَلَى أَكْثَرِ مِمَّا ذَكَرْتُ، وَهَمَّ:

١- أحمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، العجمي، الشافعي، الوفائي، المصري، الأزهرّي، فاضل من المشتغلين بالحديث، وهو إمام مفنن لودعيّ، من أجلاء علماء مصر، (ت ١٠٨٦ هـ). ذكره المؤلف في كتابه هذا<sup>(٤)</sup>.

٢- سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل، المزاحي، المصري، شيخ القراء بالقاهرة، وإمام الأئمة، وبحر العلوم، وسيد الفقهاء، وخاتمة الحفاظ والقراء، (ت ١٠٧٥ هـ). ذكره المؤلف في كتابه هذا<sup>(٥)</sup>.

٣- نور الدين علي بن عليّ، الشبراملسيّ، أبو الضياء، فقيه شافعيّ، مصريّ، تعلّم وعلم بالأزهر، (ت ١٠٨٧ هـ)<sup>(٦)</sup>.

٤- محمد بن قاسم بن إسماعيل، البقري، الشنّاوي، مُقرئ من فقهاء الشافعيّة، (ت ١١١١ هـ)<sup>(٧)</sup>.

(٢) انظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء ٢٩٩/٣.

(٣) انظر: هداية القاري ٦٧٨، فيما نقله المرصفي عن: عمدة الخلان شرح زبدة العرفان.

(٤) يُنظر: هذا الكتاب ٤٦، و خلاصة الأثر ١/١٧٦، والأعلام ١/٩١.

(٥) ينظر: هذا الكتاب ٤٧، ٥٧، و خلاصة الأثر ٢/٢١٠؛ والأعلام ٣/١٠٨؛ وإمتاع الفضلاء ٣: ٢٩٩ وما

بعدها.

(٦) انظر: خلاصة الأثر ٣/١٧٤، وما بعدها، والأعلام ٤/٣١٤، وإمتاع الفضلاء ٣/٢٩٩.

## خامساً: تلاميذه

ذكر صاحب "زبدة العرفان" أنّ المنصوريّ "لازم مجلسه جمّ غفير من الآخذين الرّاعبين فأقرأهم بكمال الإتقان والتوضيح<sup>(٨)</sup>، وهذا يدلّ دلالة واضحة جليّة على كثرة تلاميذه؛ إلا أنني لم أقف إلا على نفر قليل منهم، وها هي أسماؤهم مرتبة على حروف المعجم:

- ١- الشيخ أحمد حجازي<sup>(٩)</sup>.
  - ٢- أحمد بن عليّ بن عمر بن صالح، الحنفيّ، الطرابلسيّ، المنيبيّ، الدمشقيّ (ت ١١٧٢هـ)<sup>(١٠)</sup>.
  - ٣- حسين بن مراد، الأضرومي<sup>(١١)</sup>.
  - ٤- عبد الله بن زين الدين بن أحمد بن محمد بن خليل، البصريّ، فرّضيّ، شافعيّ، ولد بالقسطنطينية، وعاش في دمشق، (ت ١١٧٠هـ)<sup>(١٢)</sup>.
  - ٥- عبد الله بن محمد يوسف بن عبد المنان، الرّوميّ، المعروف بعبد الله حلمي، ويوسف زاده، ويوسف أفندي، عالم بالتفسير والقراءات والحديث، (ت ١١٦٧هـ)<sup>(١٣)</sup>.
- سادساً: مكانته العلميّة وأقوال العلماء فيه

احتل الشيخ علي المنصوري منزلة عالية في القراءة والإقراء، وكانت له جهود كبيرة في نشر القرآن والقراءات في بلاد الترك، وشهد له بذلك علماء عصره، ومؤرّخو حياته، على نحو ما يظهر من أقوالهم فيه، فهذا صاحب عمدة الخلان شرح زبدة العرفان يقول فيه: "الإمام

(٧) الأعلام ٧ / ٧.

(٨) انظر: هداية القاري ٦٧٨.

(٩) إمتاع الفضلاء ٣ / ٢٩٩.

(١٠) انظر ترجمته في سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ١٣٣/١، ودُكر على أنه تلميذ المنصوريّ في ١٣٤/١.

(١١) انظر: موقع مزامير آل داوود، على الرابط:

<http://www.mazameer.com/vb/showthread.php?t=132869&page=3>

(١٢) انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ٨٧/٣، والأعلام ٨٨/٤، وإمتاع الفضلاء ٣ / ٢٩٩.

(١٣) انظر: سلك الدرر ٨٧/٣، والأعلام ١٢٩/٤، وإمتاع الفضلاء ٣ / ٢٩٩.

النحير، والأستاذ الكبير منبع الفيض المعنويّ والصُّوريّ الشيخ علي المنصوريّ<sup>(١٤)</sup>، ووصف بأنه "شيخ القراء" فهو شيخ القراء بالأسنانة<sup>(١٥)</sup>، وبجامع السلطان أحمد العثماني<sup>(١٦)</sup>، كما وُصف بأنه رئيس القراء بالقسطنطينية<sup>(١٧)</sup>.

سابعًا: آثاره

لقد اشتغل المنصوريّ بالإقراء والتأليف فوضع عددًا من المصنّفات القيّمة، كان أغلبها في علم القراءات، فأثرى المكتبة العلميّة بمؤلفاته المفيدة، وهذا ما وقفنا عليه منها:

١- إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة، منه نسخة في المكتبة العربية بدمشق<sup>(١٨)</sup>، على ما يذكر الزركليّ في الأعلام<sup>(١٩)</sup>، ومنه نسخة في جامعة برنستون، مجموعة جاريت / يهودا ٢٢٤/٦٩٦. ونُشر في دار الصحابة للتراث، بطنطا، في عام ٢٠٠٤م، بعناية، جمال الدين محمد شرف، ولم أطلع عليه.

٢- ألفية في النحو، وهي منظومة نحوية في ألف بيت، كما ذكر إسماعيل باشا في إيضاح المكنون<sup>(٢٠)</sup>، وهدية العارفين<sup>(٢١)</sup>، والزركليّ في الأعلام<sup>(٢٢)</sup>، وكحالة في معجم المؤلفين<sup>(٢٣)</sup>.

٣- تحرير الطرق والروايات من طريق طيبة النشر في القراءات العشر<sup>(٢٤)</sup>، ومنه نسخة في الظاهرية على ما يذكر الزركلي في

(١٤) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٦٧٨.

(١٥) هدية العارفين ١/٧٦٥، والأعلام ٤/٢٩٢، ومعجم المؤلفين ٧/١٠٤.

(١٦) إيضاح المكنون الذيل على كشف الظنون ٣/٤١٧.

(١٧) المرجع السابق ٣/٣٣٢.

(١٨) انظر: الأعلام ٤/٢٩٢.

(١٩) ٤/٢٩٢.

(٢٠) ٣/٥٥٢.

(٢١) ١/٧٦٥.

(٢٢) ٤/٢٩٢.

(٢٣) ٤/١٠٧.

- الأعلام<sup>(٢٥)</sup>، وقد ذكره عمر كحالة<sup>(٢٦)</sup> بعنوان: تحرير الطرق والرواية فيما تيسر من الآيات في وجوه القراءات.
- ٤- ترتيب القراءات، منه نسخة في مكتبة الفاتح في تركيا (٤ - بروك (٢/٥٨١)).
- ٥- رد الإلحاد في النطق بالضاد، وذكر في إيضاح المكنون<sup>(٢٧)</sup>، ومعجم المؤلفين<sup>(٢٨)</sup>، منه نسخة بخطه في الظاهرية ضمن مجموع يحمل الرقم (٣٠٧)، وأخرى في مكتبة الحرم المكي الشريف رقمها العام (١٤/٣٧٩٩ تجويد وقراءات)، وقد نُشر هذا الكتاب بتحقيق ملاذ زليخة، في مجلة "عالم المخطوطات وال نوادر".
- ٦- رسالة في الأسئلة والأجوبة، وهي في الفقه، منها نسخة في مكتبة الفاتح في تركيا، (وقف إبراهيم ٢٨ / ١).
- ٧- رسالة في التجويد للمنصوري، منها نسخة في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموع يحمل الرقم (٣٠٧).
- ٨- رسالة في التكبير، وهي في الفقه، منها نسخة في مكتبة الفاتح تركيا (١/٦٨).
- ٩- رسالة في كيفية النطق بالضاد في الرد على ابن غانم المقدسي في بغية المرتاد، وهي هذه الرسالة التي بين أيدينا، وسيأتي الحديث عنها فيما بعد.
- ١٠- رسالة في مسائل من القراءات، منها نسختان في الظاهرية، ضمن المجموع الذي يحمل الرقم (٣٠٧).

(٢٤) انظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٣/٣٣٢.

(٢٥) ٢٩٢/٤.

(٢٦) ١٠٧/٤.

(٢٧) ٥٥٢/٣.

(٢٨) ١٠٧/٤.

١١- شرح في صفة سيد المرسلين والعشرة المبشرين بالجنة، كما أوردها الزركلي، وقد أوردها عمر كحالة<sup>(٢٩)</sup> باسم: رسالة في أحوال النبي صلى الله عليه وسلم.

١٢- القراءات: وذكره الزركلي<sup>(٣٠)</sup>. ولعله "ترتيب القراءات" المذكور آنفاً.

١٣- رسالة في الصلاة: وهي في الفقه، منها نسخة في مكتبة سليم آغا، في تركيا، وتحمل الرقم ٦٢٦/٢.

١٤- القصيدة المهدبة بحل مجملات الطيبة، منه نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف ورقمها العام (٤٦١ تجويد وقراءات)، وقد وردت في إيضاح المكنون<sup>(٣١)</sup>، وفي معجم المؤلفين<sup>(٣٢)</sup> بعنوان: " حل مجملات الطيبة في القراءات".  
ثامناً: وفاته<sup>(٣٣)</sup>

توفي رحمه الله تعالى في أسكدار، سنة أربع وثلاثين ومئة وألف.

### الفصل الثاني: دراسة الكتاب

#### أولاً: عنوان الكتاب

لم يُنصَّ المنصوري في مُقدِّمة كتابه على تسميته، بل اكتفى ببيان السبب الذي دعاه إلى تأليفه، فقال: " فَإِنِّي لَمَّا أَكْمَلْتُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ وَأَقَمْتُ الْحُجَّةَ عَلَى تَوَاتُرِ الضَّادِ الصَّحِيحَةِ وَإِبْطَالِ الضَّادِ الضَّعِيفَةِ الْمُعْجَمَةِ، أَطَّلَعْتُ عَلَى رِسَالَةٍ مَنْسُوبَةٍ إِلَى عَلِيِّ بْنِ غَايِمِ الْمُقَدِّسِيِّ الْحَنْفِيِّ، سَمَّاهَا "بُغْيَةَ الْمُرتَادِ لِتَصْحِيحِ الضَّادِ"، وَهِيَ أَحَقُّ بِأَنْ تُسَمَّى بِبُغْيَةِ الفَسَادِ

(٢٩) معجم المؤلفين ١٠٧/٤.

(٣٠) الأعلام ٢٩٢/٤.

(٣١) ٤١٧/٣.

(٣٢) ١٠٧/٤.

(٣٣) انظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٣/٣٣٢، ٤١٧، ٥٥٢، وهديّة العارفين ١/٧٥٦،

والأعلام ٢٩٢/٤، ومعجم المؤلفين ١٠٧/٤، وإمتاع الفضلاء ٣/٣٠٠.

بالابتداع بالضاد". كما لم يرد ذكر عنوان الكتاب في كتب التراجم التي ترجمت للشيخ المنصوري. وقد خُلت النسخ التي عُدا إليها في تحقيق الكتاب من صفحات اللعاوين. فيما اختلف مُفهرسو المخطوطات في تسميتها، فهي بعنوان: "رسالة في كيفية النطق بالضاد" في نسخة معهد الدراسات الشرقية في طوكيو (MS 100/2190)، وهي كذلك في نسخة الغازي خسرو في سراييفو (R2626/16)، بينما سُميت في فهرس كتب الظاهرية (٣٠٧) بـ: "رسالة في الضاد الصحيحة"، وبـ: "بغية الفساد" في فهرس مكتبة الحرم المكي (١٥/٣٧٩٩ تجويد وقرارات)، وهي تسمية، في ظني، مغلوبة أُخذت من مقدّمة المنصوري، من قوله: "وهي أحقُّ بأن تُسمّى بغية الفساد بالابتداع بالضاد"، وهو يشير، بوصفه هذا، إلى رسالة المقدسي لا إلى كتابه هذا. وسُميت بـ: "رسالة في الردّ على ابن غانم المقدسي في رسالته المسماة: بغية المرتاد لتصحیح الضاد" في فهرس مخطوطات جمعة الماجد (١٧٣٧).

وقد أثرت تسمية الكتاب بعبارات واضحة تكون دالة على محتواه، ومستوحاة من مقدّمة المؤلف وما ذكره مُفهرسو المخطوطات، فيكون عنوانه: "رسالة في كيفية النطق بالضاد في الردّ على ابن غانم في رسالته: بغية المرتاد".

ثانياً: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لم يذكر أحدٌ، فيما اطّلت، ممن ترجم للمنصوري أنّ له رسالة يردّ فيه على ابن غانم المقدسي في رسالته: بغية المرتاد، إلا أنّ نسبة هذه الرسالة للمنصوري ثابتة بما لا يدع مجالاً للشك، لأسباب منها:

١- نسبة هذه الرسالة إليه في فهارس المخطوطات التي اطّلت عليها.

٢- ذكره بعض شيوخه المعروفين المشهورين، من مثل: سلطان المزاحي، وأحمد بن أحمد العجمي.

٣- أشار في مقدّمة رسالته بقوله: "فإني لما أكملت هذه المقدّمة، وأقمت الحجة على تواتر الضاد الصحيحة وإبطال الضاد الضعيفة

المُعجمة ..."، وفي هذا إشارة إلى رسالته: "رد الإلحاد في النطق بالضاد".

٤- قال في رسالته هذه: "وقد ذكرنا في المُقَدِّمة من الآيات والأحاديثِ الصَّحِيحةِ وعباراتِ التَّفَاتِ ما يُغني في الردِّ على المُبتدِعِين، وإنَّ العلم بلا سَنَدٍ من وَسوسةِ الشَّيَاطِينِ". وَوصفُهُ لِلْمُقَدِّمةِ يَنْطَبِقُ انطَبَاقًا تامًّا على ما أورده المنصوريُّ في رسالته: "رد الإلحاد في النطق بالضاد".

#### ثالثًا: منهج المؤلف

اشتمل الكتاب على مقدّمة يسيرة أشار فيها المؤلف إلى أنّه بعد أن انتهى من كتابة مقدّمة يقيم فيها الحجة على تواتر الضاد الصحيحة ويُبطل فيها الضاد المعجّمة، اطلع على رسالة "بغية المرتاد لتصحيح الضاد" منسوبة لابن غانم المقدسيّ، ويشكّ في نسبتها إليه، لكنه لم يفصّل القول في منهجه الذي سيتبعه في الرد على ما أورده ابن غانم في رسالته.

ومن يطّلع على الكتاب، يجد أنّ المنصوريّ كان يُدرج أقوال ابن غانم المقدسيّ في الضاد، ويردّ عليها مؤيّدًا قوله بما ينقله من أقوال عن العلماء السابقين، وفي أحيان أخرى يُبطل ما أورده ابن غانم المقدسيّ بالأدلة المنطقية والعقلية.

#### رابعًا: قيمة الكتاب العلمية

تنبع قيمة هذه الرسالة من مؤلّفها الذي يُعدُّ علمًا من أعلام القراءات المشهورين بين أبناء عصره، وتكمن أهميتها في أنّ مؤلّفها يحاول إثبات الضاد الصحيحة في رده على ابن غانم المقدسيّ، وعلى كلّ من اتّبعه في الابتداع بالضاد، فأتوا بها بين الضاد والظاء، أو دالا مفحّمة. فرسالته هذه من أولى الرسائل التي صنّفت في الردّ على من نطق بالضاد كالظاء أو ممزوجة بها.

خامساً: وصف نُسخ التحقيق، وصور منها

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نُسخ، هي:

١- نسخة دار الكتب الظاهريّة (علوم القرآن الكريم)، وهي ضمن مجموع يحمل الرقم (٣٠٧)، وفُهرست بعنوان: "رسالة في الضاد الصحيحة"، وهي نسخة تامة تقع في (١٠) أوراق، وهي تشغل الصفحات (٤٦ ب - ١٥٥)، قياس (١٨ × ١٢,٥ سم)، وقد تراوح عدد الأسطر في كل صفحة ما بين (١٥-٢٣) سطرًا، خطها معتاد مُستعجل، بالمِداد الأسود، وفي هامشها بعض الإضافات بخط مؤلفها. واعتمدت هذه النسخة أصلاً فهي النسخة الأمّ، إذ هي بخط مؤلفها كما ورد في نهاية المخطوط "حرّره الفقير عليّ المنصوري، غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين، والحمد لله رب العالمين". وكُتبت في القرن الثاني عشر من الهجرة.

وقد أعانني في الحصول عليها الأفاضل في مركز جمعة الماجد بدبي، إذ منها نسخة مصورة في المركز برقم (١٧٠٣ / ف)، فجزاهم الله خير الجزاء.

٢- نسخة معهد الدراسات الشرقيّة بجامعة طوكيو في اليابان (مجموعة دابير)، ورمزنا لها بالرمز (ط)، وهي محفوظة برقم (MS 100/2190)، وفُهرست بعنوان: "رسالة في كيفية النطق بالضاد" وهي نُسخة تامة تقع في (١٥) ورقة، قياس (١١ × ١٦ سم)، وقد تراوح عدد الأسطر في كل صفحة (١٥) سطرًا، خطها نسخي جميل، وكُتبت بعض كلماتها بالمِداد الأحمر، وفي بعض صفحاتها آثار رطوبة، وهي بخط أحمد بن أبي بكر، وتاريخ نسخها في القرن الثاني عشر من الهجرة.

٣- نسخة مكتبة الغازي خسرو في سراييفو، وهي محفوظة برقم (R2626/16)، ورمزنا لها بالرمز (س)، ووردت في الفهرس بعنوان: "رسالة في كيفية النطق بالضاد"، وهي نُسخة تامة تقع في (٩) أوراق، من (٧٦/ظ - ٨٤/و)، قياس (١٨,٥ × ١٢ سم) كُتبت بخط التعليق، بالمِداد الأسود، وفيها آثار طمس في بعض كلماتها".

وهذه النسخة فيها بعض الزيادات، وبعض النقص على نسخة المكتبة الظاهريّة التي بخط المؤلف، ويبدو أنّها نُقلت، في ظنيّ، من

نُسخة أخرى للمؤلف غير نُسخة المؤلف التي بين أيدينا؛ إذ اعتاد بعض المُصنِّفين تصنيف مؤلفاتهم غير مرة.

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله، وصلى الله على نبيه ومصطفاه، وآله وصحبه  
 ومنزله وآله، أما بعد فإنما أكملت هذه المقدمة،  
 ووقعت المحجة على تواتر الضاد الصحيحه وإبطال الضاد  
 الضعيفة المعجزة، أطلعت على رسالة منسوبة إلى علي  
 غانم المقدسي الخنفي سماها بغيعة المرئاد لتصحیح الضاد،  
 وهي الحق بان تسمى بغيعة الفساد، بالابتداع بالضاد،  
 وخرقها بالنار أو لم يكن لها اعتبار، وأظنت  
 ان نسبتها إلى علي المقدسي غير صحيحة، وإنما نسبتها إليه  
 بعض المبتدعين، ليضل بها الجاهلين، وان صح  
 نسبتها إليه فهو من المبتدعه، وكل بدعة ضلالة  
 قلن تتبعه، وجميع ادلتهم على تحريف النطق بالقناة  
 بناها على زعمه الفاسد، واللبثي على الفاسد فاسد،  
 وهم في زعمه من فاسد، واعوذ بالله من شر كل فاسد،  
 فانه زعم ان اصل هذه المسألة، ان الناس ينطقون بالضاد  
 مزوجة بالدار المعجمة والطاء المهملة، وهذا

في المتحرك والساكن وهذا خلاف ما ذكرته عن سيبويه ان  
 الرخاوة في حال السكون قلنا المفهوم من كتب الصرقيين  
 والمقريين ان الرخاوة معناها اللين وقبول جري الصوت  
 بالتليين فاللين موجود في الحالتين ويمتحن بأجر الصوت  
 في حال السكون كالغصن الرطب الذي يمتحن بطويته بالتلين  
 بل مقتضى كلام الرضي ان جميع الحروف المتحركة فيها رخاوة ما  
 اعنى الثمانية والعشرين قال وانما اعتبر في امتحان الشديدة  
 والرخوة اسكان الحروف لانك لو حركتها والحركات بعضها  
 الواو والالف والياء وفيها رخاوة ما حركت الحركات لشدة  
 اتصالها بالحروف الشديدة التي هي من الرخاوة فلم تثنى شديتها  
 ولنرجع إلى الخاتمة ونسال الرحيم حسن الخاتمة قال المقدسي  
 لولا مخرج الضاد والاستطالة لصارت الضاد طاء مثاله  
 وهذا ظاهر البطلان والجهالة بلا مجاله كيف يخرج من  
 العدم شيء ليس له مخرج ولا يخرج وهو معارض بقول سيبويه  
 لولا الاطباق في الضاد لم خرجت من الكلام فاجرى زوال  
 المخرج الذي به الكمية والقوام فكان على نهج سبيل السلف  
 في مجمع عليه او مختلفه وتابع الصالح من سلفه وحانب  
 البدعة من خلفه فكل خير في اتباع من سلفه وكل شر في ابتداء  
 من خلفه وافضل الصلاة والتسليم على النبي الرؤف الرحيم  
 وآله وصحبه ومشيحهم هداهم وتابع لمن تبع حرره الفقير علي  
 المتصورى عفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين  
 ولحمد الله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وصلى الله على نبيه ومصطفاه وآله وصحبه وممن  
 وآله أما بعد فإن لما كتبت هذه المقدمة ولقيت الخجة على  
 نواتر الضاد الصحيحة وإبطال الضاد الصغيفة الحمد اطلعت  
 على رسالة منسوبة إلى علي بن غانم المقدسي الخفي سماها بغيبة  
 المرتاد لتصحح الضاد وهي حق بان تسمى بغيبة الفتناد  
 بالابتداع بالضاد وحر فيها بالنار اولها من ان يكون لها الخيال  
 واظن ان نسبتها إلى علي المقدسي غير صحيحة وانما نسبتها اليه  
 بعض المبتدعين ليضلل بها الجاهلين وان صح نسبتها اليه فهو  
 من المبتدعه وكل يدعه ضلالة فمن تبعه وتجمع ادلته  
 على تحريف المنطق بالضاد بناها على زعمه الفاسد والمبتي  
 على الفاسد فاسد وكفر في زعمه من مفسد وعمود بالله  
 من شركل حاسد فانه زعم ان اصل هذه المسئلة ان الناس  
 ينطقون بالضاد من وجوه بالذال المعجمة والطاء المهملة وهذا

القول

الصفحة الأولى من نسخة معد الدراسات الشرقية - طوكيو

والاستطالة لعمارة الضارطاء مشأله وهذا ظاهرا لطلان  
 والجماله بلائحاله كيف فخرج من العدم شئ ليس له مخرج  
 ولا مخرج وهو صاخر من يقول سبويه لولا الاطلاق في الضاد  
 خرجت من الكلام فاحرى زوال المخرج الذي به الكمية والقوم  
 فكأن على تبع سبيل السلف في مجمع عليه او مختلف وتابع الصالح  
 ممن سلفا وجانب البدعة من خلفا فكل شريف اتباع من  
 سلف وكل شريف ابتداء من خلف وافعل الصلاة  
 والتسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والرجيم والله وحجبه  
 ومنع هدام وتأيم لمن تبع حرره الفخر  
 الحسين ابو بكر شرف الله له والوالي  
 ومشايجه والمسلمين واليه

رب العالمين

م

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الله في قلبه منيباً ومصطفياً هو الرسل والاولاد  
 ابا عبد يقول الفقير على وهو المشهورى شوكلما على العهد القدير على الجسد  
 بهذه القدر والتمت الخبز على توارثه في العصور والاطلاق الضاد الضميمة  
 التي اتممت على رسالة منسوبة الى جدهم غانم القدير على الخبز منسوبة الى جدهم  
 الرمد لتصحيح الضاد والبيان بان نسبيته الضاد بالابتداء بالضاد  
 وحقها بان اول من بان يكون لها اعتبار وانظر ان نسبتها الى غيره  
 غير صحيح وانما نسبتها اليه لبعض المتبعين وكل يدعي ضلوكه فكل من يدعي  
 اوله هو تحريف للخلق بالضاد بناها على زوال الضاد والبيد على الضاد  
 فاسد ولم يؤخذ من ضاده وانما يؤخذ من شره ليشيطان وحاسد فانه  
 زعم ان اصله منسوبة الى اناس من طغفون بالضاد تزوجوا بالزواج  
 الحق والظلم الهدى وهذه العزلة من جميع الناس من تزوجوا بالظلم  
 فانما تطلق بها ضادا فاصد وهذا هو نطق الخالص لم تزوجوا بالظلم والظلم  
 من الضاد والظلم وليس في لغة العرب والفقهاء والروايات القائلون ان  
 الا حراز من الدال المحذرة وقولهم ان ضال طان دال كزبت على الضاد كذا هم  
 بطاوع طلال ثم زعم هذه الضلال ان التطق بالضاد كالظلم وهو الضاد وهذا  
 نهضت منه في القول والقول لانه اعترف بالضاد والظلم والظلم هو الضاد  
 وابتنع بينهما فاضابت كروف الخالين وبالاطاع لانه يركب كروف هو قول  
 هو المشقة والمضيق ومعنى الضاد كذا لانها بين الضاد والظلم وبيد من الضاد  
 منسوبة الى جدهم منسوبة الى جدهم منسوبة الى جدهم منسوبة الى جدهم  
 الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الغازي خسرو - سراييفو

٨٥

٨٢

على الشيخ كبير السلف في كل ملبسة أو خنثفت وكمج الصالح من سلف  
 وجانب البذل من كل خلف فكل خير في اتباع من سلفه وكل شر  
 في امتثال من خلفه. وانفسر الصلاة والتسليم على النبي المودع  
 الرجوع في الرد عليه ومنهج. هذا المودع في تسخير وسجادة وما علم  
 بالعبودية واليه المرجع والمآب لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

كان المودع من قبله من بلاد كندك  
 اللهم كما صنعت من محمد بن عبد الله  
 صلواتك على خير الانس والانس  
 صلواتك على خير الانس والانس

## سادساً: منهج التّحقيق

- ١- حرّرتُ النّصّ وفق قواعد الإملاء المعروفة، دونما الإشارة إلى ذلك في الحاشية.
- ٢- ضبّطتُ الآيات الكريمة، وفق ما هو وارد في المخطوط، برواية حفص، وأدرجتها بالرسم العثمانيّ محصورة بين قوسين مزهرين.
- ٣- خرّجت الآيات الكريمة في المتن، بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وحصرهما بين قوسين هكذا ( ).
- ٤- ترجمتُ للأعلام الذين ذُكروا في الكتاب ترجمة مختصرة، مع ذكر مصدر الترجمة.
- ٥- بذلت جهدي في توثيق النصوص التي اقتبسها المؤلف، أو نقلها معنى، من مصادرها الأصلية، التي ذكرها المؤلف، وإن لم يذكر المؤلف مصدره الذي نقل عنه، فإنني أحيل إلى المصادر حسب الأقدم.
- ٦- بذلت جهدي في ضبط النّصّ.
- ٧- استعملت بعض المصطلحات والرموز في المتن، وفيما يلي الرموز ودلالاتها:

- [ /١ و ] للدلالة على بداية وجه الورقة.
- [ /١ ظ ] للدلالة على بداية ظهر الورقة.
- ز ز لحصر الآيات الكريمة.
- ( ) لتوثيق الآيات الكريمة بذكر اسم السورة ورقمها.
- [ ] لحصر الزيادات من النّسخ أو غيرها، وقد أشرت إلى مصدر الزيادة في الحاشية.

## سابعاً: نقد النشرة السابقة

بعد أن فرغتُ من عملي في تحقيق الكتاب، تنامى إلى علمي خبر نشره محققاً، فسعيبتُ في الحصول على نسخةٍ منه، فتحصلتُ لي ذلك بعد مدّة، فوجدته منشوراً بعنوان: "بغية الفساد بالابتداع بالضاد"، ومعه كتابٌ آخرٌ للمؤلف نفسه، هو كتابٌ: "ردّ الإلحاد في النّطق بالضاد"، وهما

بتحقيق المحقق الفاضل الدكتور محسن بن سالم العميري، أستاذ العربية بجامعة أم القرى، وقد صدر الكتاب عن مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، ط١، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

وبعد الاطلاع على تحقيق الكتاب، وقراءته قراءةً متأنيةً وجدت المحقق الفاضل بذل غاية جهده في تحقيقه، فكان عمله مُرضياً في جُمليته، إلا أنني وجدت في عمله مواضع تحتاج إلى إعادة النظر، فضلاً عما لحق به من سهوٍ وتفريطٍ وخطأ، أحياناً، في ضبط النصِّ المُحقَّق. ولعلَّ ما دفعني إلى المضيِّ في نشر الكتاب، ما سأتى على ذكره، فيما هو آتٍ:

أولاً: إنَّ الكتاب نُشر بعنوان: "بغية الفساد بالابتداع بالضاد"، ويبدو لي أنّ المحقق الفاضل قد أخذ هذه التسمية من كلام المؤلف في المقدمة، حينما قال: "أطلعتُ على رسالة منسوبة إلى عليِّ بن غانم المقدسيِّ الحنفيِّ، سمّاه: "بغية المرتاد لتصحيح الضاد"، وهي أحقُّ بأن تُسمّى بغية الفساد بالابتداع بالضاد، وحرقتها بالنار أولى من أن يكون لها اعتبار".

وهذا العنوان مغلوّط، لا أساس له من الصّحة؛ لأنَّ المؤلف حينما ذكر ذلك؛ إنّما ذكره واصفاً به كتاب ابن غانم المقدسيِّ، وقاصداً بوصفه هذا الاستهزاء بما أتى به ابن غانم، كما يرى المؤلف، من ابتداعات في النطق بالضاد.

ثانياً: العثور على نسخة تامة واضحة كُتبت بخط يد مؤلفها، في مكتبة الظاهرية، وهذه النسخة لم يعتمد عليها المحقق الكريم. ونسخة المؤلف، كما هو معروف، لا تعدلها أيّ نسخة، بل لا تعدلها مئة نسخة غيرها، وإنه لَمِمَّا يدعم إعادة التحقيق العثور على نسخة نفيسة بخط المؤلف.

كما اعتمدتُ على نسختين أخريين، لم يعد إليهما المحقق، هما:

- نسخة معهد الدراسات الشرقيّة بجامعة طوكيو في اليابان، وهي نسخة واضحة كُتبت بخط جميل، ونُسخت في القرن الثاني عشر الهجري، وقد جاء في نهايتها: "حرّره الفقير أحمد أبو بكر، غفر الله له ولوالديه، ومشايخه والمسلمين، والحمد لله ربّ العالمين"، ثم أتبع المحرر

كلامه هذا بحرف (م) في سطر منفرد، ولعلّ هذا يشير إلى أنّ النسخة مقابلة على نسخة المؤلف، إذ لم أجد ما تختلف فيه عن نسخة المؤلف أثناء المقابلة.

• نسخة مكتبة الغازي خسرو في سراييفو، وهي نسخة كتبت بخط التعليق، وهي نسخة جيدة. وهذه النسخة، من خلال مقابلتها بالكتاب المطبوع بتحقيق الفاضل العميري، تشبه إلى حدّ كبير النسختين اللتين اعتمدهما المحقق، وهما: نسخة مكتبة الحرم المكي برقم ١٥/٣٧٩٩، ونسخة مكتبة عارف حكمت بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم (٨٠/٢٨٠). وفي ظنّي أن تلك النسخ: نسخة الغازي خسرو، ونسخة الحرم المكي، ونسخة عارف حكمت، نُقلت جميعها من أصل خطّي واحد، إذ الاختلافات بينها يسيرة.

ثالثاً: إنّ من الأسس المتعارف عليها عند أهل التحقيق، العناية بضبط النصّ، فهي من أكثر الأمور أهميّة في تحقيق النصّ؛ إذ هي تُميّز التحقيق الجيّد من الرديء، وتُعرّفُ بجهود المحقق وتحرّيه وتدقيقه، وتدفعُ إيهاما قد يقع به القارئ<sup>(٣٤)</sup>.

وقد فات المحقق الكريم ضبط النصّ المحقّق، فترك أكثر ألفاظه غُفلاً من غير ضبط بالحركات، ولا داعي لذكرها، فالنص بمجمله شاهد على ذلك، وسأكتفي بذكر مثال واحد لأهميته في استقامة الوزن الشعريّ، وهو قول الشاعر<sup>(٣٥)</sup>:

وها هي بالتقريب منك عيراء، وأضحت وهي طيّبة  
تضـ\_\_\_\_\_عشّ  
فكان يقتضي من المحقق ألا يترك البيت غُفلاً من غير ضبط، وبخاصة ضبط (وهي) في عجز البيت، إذ يجب أن يكون ضبطها (وهي) بستسكين الهاء، على غير ما هو معهود، إذ لو ضُبُطت بكسر الهاء لاختلّ وزن البيت.

(٣٤) انظر: ضبط النص والتعليق عليه ١٨.

(٣٥) بغيعة الفساد ٦٥.

رابعاً: ضبط المحقق بعض الألفاظ خطأ، ولعل ذلك راجع إلى أخطاء طباعية، منها:

• جاء في بغية الفساد<sup>(٣٦)</sup> ما نصّه: "وليس له فيما اخترعه مستندٌ يستندُ إليه". والصواب: مُسْتَنَدٌ، بتنوين الدال.  
• جاء في بغية الفساد ما نصّه<sup>(٣٧)</sup>:

خَلِيلِي سِيرَا وَاتْرَكَ الرَّحْلَ      بِمَهْلَاكَةِ وَالْعَاقِبَاتِ تَدُورُ  
أَنَّ

فضبط "الرَّحْلَ" بتثديد الراء والحاء، وبهذا الضبط اختل الوزن الشعري، والصواب: "الرَّحْلَ" بتسكين الحاء.  
سادساً: وقعت بعض الأخطاء في الأبيات الشعرية، منها:  
• قول ابن الجزري<sup>(٣٨)</sup>:

وَأَخْفِ تَكْرِيماً إِذَا تُشَدِّدُ

والصواب: وَأَخْفِ، بهمزة قطع لا وصل ليستقيم الوزن.  
• أورد المحقق قول المنصوري<sup>(٣٩)</sup>: "فأجري زوال المخرج الذي به الكمية والقوام، فكن على نهج سبيل السلف في مجمع عليه أو مختلف" بهذه الصورة، والصواب أنّ ما وضع تحته خط هو نظم شعري، فيجب أن يكون على الصورة:  
فكن على نهج سبيل السلف      في مجمع عليه أو مختلف

خامساً: في مقابلته للنسخ، لم يختار المؤلف الصواب الذي به يستقيم المعنى في النص، ومن ذلك:

(٣٦) المرجع السابق ٤٢.

(٣٧) المرجع السابق ٤٨.

(٣٨) المرجع السابق ٦٩.

(٣٩) المرجع السابق ٧٦.

• جاء في بغية الفساد<sup>(٤٠)</sup> ما نصّه: "ومعنى الضاد كالظاء أنّها بين الضاد والظاء، وهذه (في) الضاد الضعيفة العجميّة مستهجنة في اللغة العربيّة مستقبحة في الأداء"

وذكر في الحاشية أنّه في نسخة (ع) هي.

وأرى أنّ ما ذكره في الحاشية هو الصواب ليستقيم الكلام.

• جاء في بغية الفساد<sup>(٤١)</sup> ما نصّه: "وقال سيبويه: والحروف المطبقة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ (انطلق) لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك،...."

وذكر في الحاشية: أنّ النص في الكتاب ٤٦٣/٤ انطبق، وانظر: الرعاية ١٢٢، والتمهيد ٩٠.

وأرى أنّ (انطبق) هي الصواب، فالأصل أن يثبتها المحقق في المتن، إذ كذلك وردت في نسخة المؤلف التي بخط يده.

سادساً: استطعت، بفضل الله، تخريج بعض النصوص التي لم

يُخرّجها المحقق، وأدرجها هنا مع التوثيق:

• قال الجعبريّ: "ولا مخالفة في الرسم إلا في تطويل رأس الظاء على الضاد؛ لأنّ الضاد رُسم برأس معوج"<sup>(٤٢)</sup>.

وأشار في الحاشية الى أنه لم يتمكن من العثور عليه في كنز المعاني.

والنص للجعبريّ في: جميلة أرباب المراد ٤٠٠، وانظر:

اتحاف فضلاء البشر ١ / ٥٧٤.

• لم يخرّج قول الجزائري<sup>(٤٣)</sup>:

وَكُلُّ مَنْ رَدَّ مَا قُلْنَا فَمُبْتَدِعٌ  
فَكُلُّ ذِي بَدْعَةٍ لَوْ كَانَ مُدْعِيَا  
فَانْبُذَهُ عَنْكَ وَلَا تَسْمَعُ لِذِي  
أَلْمَعِ  
فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يَغْلُو عَلَى رَحْلِ

(٤٠) المرجع السابق ٤١.

(٤١) المرجع السابق ٥٠.

(٤٢) المرجع السابق ٤٤.

(٤٣) المرجع السابق ٦٦.

أَعَشَى الْبَصِيرَةَ، إِنْ تَرَوْ  
ضَلَالَتَهُ  
فَلَا زِمَ الْعُلَمَاءَ الْعَالَمِينَ بِهِ  
تَرَاهُ لِلْحَقِّ يَبْدُو غَيْرَ مُنْتَحِلٍ  
وَأَسْأَلُكَ طَرِيقَهُمْ وَإِنْ جَهَلْتِ  
سَأَلُكَ  
وهي للجزائري في: المنهج السديد في شرح كفاية المريد ٤٥٧  
• لم يخرج (٤٤):

فَكُنْ عَلَى نَهْجِ سَبِيلِ السَّلَفِ  
وهو في طيبة النشر ٣٢.  
• وأغفل تخريج (٤٥):

وَتَابِعِ الصَّالِحِ مِمَّنْ سَلَفَا  
وَجَانِبِ الْبِدْعَةِ مِمَّنْ خَافَا  
فَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ  
وَالْأَبْيَاتِ لِلْقَانِي فِي هَدَايَةِ الْمُرِيدِ لَجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ ١٣٦٠/٢،  
١٣٦٩

وختاماً فإنه لا يسعني إلا الاعتراف بجهد المحقق الكريم في تحقيق  
النص وخدمته، مع ما فيه من هنات، سائلاً المولى عزّ وجل أن يوفقه في  
أعمال علمية أخرى.  
وأسأله تعالى، أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفَع  
به، والله الموقِّع.

### القسم الثاني " النص المحقق

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالَاهُ،  
أَمَّا بَعْدُ (٤٦) فَإِنِّي لَمَّا أَكْمَلْتُ هَذِهِ الْمُؤَدِّمَةَ (٤٧) وَأَقَمْتُ الْحُجَّةَ عَلَى تَوَاتُرِ  
الضَّادِ الصَّحِيحَةِ وَإِبْطَالِ الضَّادِ الضَّعِيفَةِ الْمُعْجَمَةِ، أَطَّلَعْتُ عَلَى رِسَالَةٍ

(٤٤) المرجع السابق ٧٦.

(٤٥) المرجع السابق ٧٦.

(٤٦) في س: أما بعد، فيقول الفقير علي ابن المنصوري توكلت على العليّ القدير، لما أكملت ....

(٤٧) (يشير إلى رسالته: ردّ الإلحاد في التطق بالضاد، وقد نُشرت غير مرّة).

منسوبة إلى علي بن غانم المقدسي<sup>(٤٨)</sup> الحنفي، سماها "بغية المرتاد لتصحیح الضاد"، وهي أحق بأن تُسمى بغية الفساد بالابتداع بالضاد، وحرّفها بالنار أولى من أن يكون لها اعتبار، وأظن أن نسبتها إلى علي المقدسي غير صحيحة، وإنما نسبها إليه بعض المبتدعين ليضل<sup>(٤٩)</sup> بها الجاهلين.

وإن صحَّ نسبتها إليه فهو من المبتدعة، وكلُّ بدعة ضلالة، فلن نتبعه، وجميع أدلته على تحريف النطق بالضاد بناها على زعمه الفاسد، والمبني على الفاسد فاسد، وكَم في زعمه من مَفسد! وأعودُ بالله من شرِّ كلِّ حاسد<sup>(٥٠)</sup>، فإنه زعم: أن أصل هذه المسألة أن الناس ينطقون بالضاد ممزوجةً بالدال المُفخّمة والطاء المُهمّلة<sup>(٥١)</sup>.

[١/ظ] وهذا لعمرى افتراءً على جميع الناس من تزيين الوسواس الخناس، فإننا نطق بها ضادًا خالصةً وهذا هو نطق الخاصة لم تُمزج بدالٍ ولا طاء، وليست بين الضاد والطاء. وليس في لغة العرب دالٌ مُفخّمة، ولو كانت لقال الفراء يجب الاحتراز عن الدال المُفخّمة. وقول الجهال "ضال" مكان "دال" تحريف في المقال، كقولهم: "هلال" في "حلال". ثم زعم هذا القائل: أن اللفظ بالضاد كالطاء المعجمة، هو<sup>(٥٢)</sup> المقبول<sup>(٥٣)</sup>.

(٤٨) هو علي بن محمد بن علي بن خليل الخزرجي المقدسي الأصل [ت ١٠٠٤هـ]: أحد أفراد العلم المجمع على

جلالته وبراعته وتفوقه في كل فن من الفنون. انظر: المحي: خلاصة الأثر ١٨٠/٣، و: الزركلي: الأعلام ١٢/٥.

(٤٩) قوله: "ليضل بها الجاهلين... فهو من المبتدعة" سقط من س.

(٥٠) في س: كل شيطان وحاسد.

(٥١) بغية المرتاد ١٢١، وفيه: "بالدال المعجمة".

(٥٢) في س: وهو

(٥٣) انظر: بغية المرتاد ١٢٣، وجاء فيه: "وينكرون على من ينطق بها قريبة من الطاء المعجمة، بحيث يتوهم

بعضهم أنّها هي، وليس كما توهمه".

وهذا تهافتُ منه في القولِ والمقول؛ لأنه اعترفَ بالضادِ الخالصةِ  
والظاءِ الخالصةِ<sup>(٥٤)</sup> وابتدعَ بينهما حرفاً؛ فصارتِ الحروفُ ثلاثينَ،  
وبالإجماعِ لا تزيدُ الحروفُ الأصولُ على التسعةِ والعشرينَ.  
ومعنى "الضاد كالظاء" أنها بينَ الضادِ والظاءِ، وهذه هي الضادُ  
الضعيفةُ العجميةُ، مُستَهَجَنَةٌ في اللُّغةِ العَرَبِيَّةِ مُسْتَقْبَحَةٌ في الأداءِ لا تجوزُ  
بها القِراءةُ والإقراءُ. وليسَ لهُ فيما اختَرَعَه سَنَدٌ يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ، ولا شَيْخٌ  
يُعَوِّلُ عَلَيْهِ، ومن لا شَيْخٌ له فشيخُه الشَّيْطَانُ، وقولُ الإمامِ الشَّافِعِيِّ<sup>(٥٥)</sup>  
على ذلك بُرْهان:

العِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالٌ خَدَّتْنَا

وما سِوَى ذَاكَ وَسِوَأُسِ الشَّيَاطِينِ<sup>(٥٦)</sup>

وقال الحافظ العراقي<sup>(٥٧)</sup> في التبصرة<sup>(٥٨)</sup>:

والأخْذُ مِنْ أَقْوَاهِمِ لا الكُتُوبِ

أذْفَعُ لِلتَّصْـحِيفِ فَاسْمَعُ وَأَذَابٌ<sup>(٥٩)</sup>

وأنشُد أبو حَيَّانَ<sup>(٦٠)</sup>:

إِذَا زُنِيتِ العُلُومُ بِغُيْرِ شَيْخٍ

ضَلَلَّتْ عَنِ الطَّرِيقِ المِسْتَقِيمِ

(٥٤) في س: والظاء المعجمة الخالصة.

(٥٥) هو محمد بن إدريس الشافعي، القرشي، المكي (ت ٢٠٤هـ). انظر: الكنى والأسماء ١/٥٠٣.

(٥٦) البيت من بحر "البسيط"، وهو للشافعي في ديوانه ٦٩.

(٥٧) هو عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، الحافظ الكبير، العراقي، الكردي

(ت ٨٠٦هـ). انظر: طبقات الشافعية ٤/٢٩،

(٥٨) من س، وفي الأم: قال العراقي التبصرة.

(٥٩) وهو من بحر "الرجز"، ويروى: من أفواههم. انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١/٥١١،

(٦٠) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان، الأندلسي، الغرناطي، (ت ٧٤٥هـ). انظر: بغية الوعاة ١/٢٨٠.



وَتَلْتَمِسُ الْأُمُورَ عَلَيْكَ حَتَّى

تَصِيرَ أَضَلَّ مِنْ ثُومَا الْحَكِيمِ (٦١)

وعلى فَرَضٍ وَقُوعِ بَعْضِ النَّاسِ فِي الْعَاطِ، فَقَدْ سَقَطَ فِي أَهْجِنِ مِمَّا نَسَبَهُ إِلَيْهِمْ وَأَقْوَى شَطَطِ، [ ٢/و ]، فالواجب (٦٢) أن يُقَالَ: لا يَجُوزُ التَّنْقِئُ بِهَا بَيْنَ الدَّالِّ وَالطَّاءِ، وَإِنَّمَا يُنْطَقُ بِهَا ضَادًّا خَالِصَةً لا ضَادًّا كَالطَّاءِ. ثُمَّ ذَكَرَ أُدِلَّةً عَلَى مَا اخْتَرَعَهُ وَكُلُّهَا شَاهِدَةٌ (٦٣) لِلضَّادِ الصَّحِيحَةِ لا الْمُبْتَدَعَةِ، مِنْهَا: أَنَّ عُلَمَاءَ هَذَا الْفَنِّ بَيَّنُّوا الْأَلْفَاظَ الَّتِي تُقْرَأُ بِالطَّاءِ، وَالَّتِي تُقْرَأُ بِالضَّادِ، فَلَوْ لا التَّشَابُهُ بَيْنَهُمَا لَفِظًا لَمَا بَيَّنُّوا (٦٤). وهذا لا يُثْبِتُ مُدْعَاهُ، إِذْ يَكْفِي التَّشَابُهُ فِي الصِّفَاتِ عَلَى أَنَّ التَّشَابُهَ فِي الرَّسْمِ مَعْلُومٌ. قال الجَعْبَرِيُّ (٦٥): ولا مُخَالَفَةٌ فِي الرَّسْمِ إِلا فِي تَطْوِيلِ رَأْسِ الطَّاءِ عَلَى الضَّادِ؛ لِأَنَّ الضَّادَ رُسِمَ بِرَأْسِ مُعْوجٍ (٦٦).

(٦١) الأبيات من بحر "الكامل"، وهي مع اختلاف في الرواية في ديوان أبي حيان ٨٢/و، وفي الآداب الشرعية ٢/١٢٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٨٦، وفي ديوان أبي حيان الأندلسي ٨٢/و: الحلِيم، وقد سبقهما بيتان من الشعر في س، وكذا في الديوان ٨٢/و، ولكن مع اختلاف في رواية بعض الكلمات، وهما كما في س:

يُظُنُّ الْعَمْرُ أَنَّ الْكُتُوبَ تَهْتَدِي

أَخْرَفَهُ لِمَ لِإِدْرَاكِ الْعُلُومِ

وَمَا ظَنَّ الْجَهْلُ أَنْ فِيهَا

عَمْرًا وَمِضَ حَيَّرَتْ عَقْلَ الْفَهْمِ

(٦٢) في س: فكان الواجب

(٦٣) في س: تشهد

(٦٤) انظر: بغية المرئاد ١٢٣.

(٦٥) برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشافعي، أبو إسحاق [ت ٧٣٢هـ]: شيخ القراء، كان فقيها مقرئا، صاحب الفضائل الحميدة، والمباحث المفيدة، له تصانيف مفيدة تنيف على المئة، منها ماهو في

ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى مَا ابْتَدَعَهُ بِأَنَّ الضَّادَ لَيْسَتْ فِي لُغَةِ التُّرْكِ، بَلْ هِيَ مَخْصُوصَةٌ بِالْعَرَبِيَّةِ<sup>(٦٧)</sup>، وَهَذِهِ الضَّادُ، يَعْنِي الصَّحِيحَةَ، ثَابِتَةٌ فِي لُغَةِ التُّرْكِ.

قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنَّ الضَّادَ الصَّحِيحَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ مَخْصُوصَةٌ بِالْعَرَبِ، وَأَنَّ الَّذِينَ صَحِبْنَا هُمْ مِنْ أَهْلِ الرُّومِ<sup>(٦٨)</sup> اسْتَعْمَلُوا الرِّيَاضَةَ فَنَطَقُوا بِلُحُونِ الْعَرَبِ، ز ه ه ع ع ع ك ز [فاطر: ١]، ز و و و و و و و و و و [المائدة: ٥٤]

وَأَمَّا قَوْلُهُ: الْحَرْفُ الَّذِي يُشْبِهُ الدَّالَ الْمُفَخَّمَةَ وَالطَّاءَ الْمُهْمَلَةَ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ أَكْثَرُ الْمِصْرِيِّينَ<sup>(٦٩)</sup>، فَهُوَ سَفَهٌ مِنْهُ<sup>(٧٠)</sup> وَافْتِرَاءٌ وَبُهْتَانٌ مُبِينٌ، فَلَعَلَّهُ رَأَى بَعْضَ الْجُهَّالِ يَنْطِقُ بِهَا كَمَا قَالَ؛ فَافْتَرَى عَلَى أَكْثَرِهِمْ بِهَذَا الْافْتِرَاءِ وَاتَّبَعَ الْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْفُقَهَاءَ تَعَرَّضُوا لِأَحْكَامٍ مَن يُبَدِّلُ الضَّادَ ظَاءً، فَلَوْلَا التَّشَابُهُ لَمَا ذَكَرُوا<sup>(٧١)</sup>.

قُلْتُ<sup>(٧٢)</sup>: لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقْرَأَ بِالضَّادِ الضَّعِيفَةُ الْمُسْتَهْجَنَةُ وَتُنْزَكُ الضَّادُ الصَّحِيحَةُ الْمُسْتَحْسَنَةُ، وَالنَّطْقُ بِالضَّادِ مُفَوَّضٌ إِلَى الْقُرَاءِ الْعَالِمِينَ بِطَرِيقِ الْأَدَاءِ.

القراءات، والحديث، وأسماء الرجال. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٨/٩، ومرآة الجنان ٢٨٥/٤ (٦٦) جميلة أرباب المراصد ٤٠٠، وانظر: اتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٧٤، والقول فيه لأبي عبيد، والتعليل للجعبري، وفيه: "المرسوم بضنين بالضاد في الكل. قال أبو عبيد: نختار قراءة الظاء لأنهم لم يخلوه، بل كذبوه ولا مخالفة في الرسم إذ لا مخالفة بينهما إلا في تطويل رأس الظاء على الضاد. قال الجعبري: وجه "بضنين" أنه رسم برأس معوجة".

(٦٧) قوله: "بل هي مخصوصة بالعربية"، سقط من س.

(٦٨) في س: وأن أكثر أهل الروم.

(٦٩) بغية المرئاد ١٢٤، وتام النص: "ولنسمه بالضاد الطائفة فموجود في لغة الترك في أكثر ألفاظهم كما يشهد به العارف بلغتهم، بل السامع لكلامهم".

(٧٠) في س: فهو منه سفه.

(٧١) انظر: بغية المرئاد ١٢٤، و في س: لما تعرضوا له.

(٧٢) في س: قلت: بهذا الاستدلال إذ بين بيت العنكبوت، لمن له في التحصيل أدنى ثبوت، إذ ...

[٢/ظ] ثم قال: إنَّ بعضَ العلماءِ وصفَها بالتَّفشِّيِّ ولا تَفشِّيِّ فيها<sup>(٧٣)</sup>. قلت: قال مكي<sup>(٧٤)</sup>: التَّفشِّيُّ انتشارُ خروجِ الرِّيحِ وانبساطه حتى يُتَخَيَّلُ أنَّ الشَّيْنَ انْفَرَشَتْ حتى لَحِقَتْ بِمَخْرَجِ الطَّاءِ<sup>(٧٥)</sup>، وقد ذَكَرَ بعضُهُم الضَّادَ في هذا المَعْنَى لاسْتِطَالَتِهَا لَمَّا اتَّصَلَتْ بِمَخْرَجِ اللَّامِ<sup>(٧٦)</sup>. ثم قال: "إنَّ مِنْ صِفَاتِهَا النَّفْخُ، وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي الضَّادِ الشَّبِيهِةِ بِالظَّاءِ"<sup>(٧٧)</sup>.

(٧٣) فيها، سقط من س. والنَّصُّ في بغية المرتاد ١٢٥، وتمامه: "إلا إذا كانت شبيهة بالظاء، أما الضاد الطائفة فلا تفشي فيها".

(٧٤) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي، نحوي عالم بوجوه القراءات، (ت ٤٣٧هـ). انظر: نزهة الألباء ٢٥٤، وسير أعلام النبلاء ١٧/٥٩١.

(٧٥) في س: "الظاء"، وقد وردت في: الرعاية في التجويد والقراءة ١٣٥، بالظاء، وفي بعض نسخه الطاء، وقد فات المحقق تصويب ذلك. وهي بالظاء في: الرعاية في التجويد والقراءة ١٧٥، وإبراز المعاني ٢/٧٥٣.

(٧٦) انظر: الرعاية لتجويد القراءة ١٣٥.

وبعدده زيادة في س: قال الجعبري: "والتحقيق فيه أنَّ الضاد انتشر بمخرجه، وقال: بصوته". انتهى. وعلم منه شأن الاستطالة راجعة إلى المخرج لا إلى الصوت.

(٧٧) في بغية المرتاد ١٢٥: "أنهم ذكروا أنَّ من صفاتها النفخ، ويشاركها فيه: الظاء والذال والزاي، ولا يتحقق ذلك إلا في الضاد الشبيهة بالظاء"

قلنا: النَّفْخُ (٧٨) إخراجُ الرِّيحِ مِنَ الْقَمِّ. وفي الضَّادِ الصَّحِيحَةُ (٧٩) شِبْهُ النَّفْخِ لَا النَّفْخِ.

قال أبو حَيَّان: قال أبو الحَسَن بن عصفور (٨٠)، وأخذَه من كلام ابن جَنِّي (٨١): والحُرُوفُ المُشْرَبَةُ: الظَّاءُ والذَّالُ والضَّادُ والراءُ، والمُشْرَبُ: حَرْفٌ يَخْرُجُ مَعَهُ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ النَّفْخِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُضْعَطْ ضَعَطَ الْمُقْلَقِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَسْمَعُ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا نَبْرَةً، وَإِنَّمَا تَظْهَرُ هَذِهِ النَّبْرَةُ فِي الْوَقْفِ، فَإِنْ وَصَلْتَ لَمْ تَكُنْ؛ لِأَنَّكَ أُخْرِجْتَ اللَّسَانَ عَنْهَا إِلَى صَوْتٍ آخَرَ (٨٢). فَأَمَّا حُرُوفُ الْهَمْسِ فَإِنَّ الصَّوْتِ [الَّذِي يَخْرُجُ] (٨٣) مَعَهَا نَفْسٌ، وَلَيْسَ مِنَ الصَّدْرِ (٨٤)، وَجَمِيعُ الحُرُوفِ الَّتِي تَسْمَعُ مَعَهَا فِي الْوَقْفِ صَوْتًا مَتَى أَدْرَجْتَهَا وَوَصَلْتَهَا زَالَ ذَلِكَ الصَّوْتُ؛ لِأَنَّ أَخْذَكَ فِي صَوْتٍ آخَرَ

(٧٨) في س زيادة بعد كلمة "النفخ": "صوت محقق عند الوقف، يشبه النفخ، والنفخ".

وبعده زيادة في س: وأعلم أن في الحروف حروفاً مشربةً، تُخْفَرُ فِي الْوَقْفِ وَتُضْعَطُ عَنْ مَوَاضِعِهَا، وَهِيَ حُرُوفُ الْقُلُقْلَةِ، وَهِيَ الْقَافُ وَالْحَيْمُ، وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَالْبَاءُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ الْوَقْفَ (٧٨) عَلَيْهَا إِلَّا بِصَوْتٍ، وَذَلِكَ لِشِدَّةِ الْخَفْرِ وَالضَّعْطِ. وَمِنَ الْمُشْرَبَةِ حُرُوفٌ يَخْرُجُ مَعَهَا عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا، نَحْوُ النَّفْخِ، إِلَّا أَنَّمَا لَمْ تَضْعَطْ ضَعَطَ الْأَوَّلِ وَهِيَ الرَّاي، وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَالضَّادُ.

(٧٩) قوله: "الصحيحة"، سقط من س.

(٨٠) هو أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ابن عصفور النحوي، الحضرمي، الإشبيلي، (ت ٦٦٩هـ). انظر: بغية الوعاة ٢/٢١٠.

(٨١) هو أبو الفتح عثمان بن جني، الموصلي، من حدائق أهل الأدب، وأعلم بعلم النحو والتصريف، (٥٣٩٢هـ). انظر: نزهة الألباء ٢٤٤، وإنباه الرواة ٢/٣٣٥.

(٨٢) قوله: "قال أبوحيان .... إلى صوت آخر" سقط من س.

(٨٣) تكلمة من: سر الصناعة ١/٦٣

(٨٤) في س: صوت الصدر. وهو كذلك في سر الصناعة ١/٦٣.

وبعده زيادة في س، وفي سر الصناعة ١/٦٣: وَإِنَّمَا يَخْرُجُ مُنْسَلًا، وَلَيْسَ كَنَفْخِ الرَّاي وَالظَّاءِ وَالذَّالِ وَالضَّادِ. وَالرَّاي (٨٤) شِبْهُهُ بِالضَّادِ، وَمِنَ الحُرُوفِ مَا لَا تَسْمَعُ بَعْدَهُ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضْعَطْ وَلَمْ يَجِدْ مُنْفَعِدًا، وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالْعَيْنُ وَالغَيْنُ، وَاللَّامُ وَالْمِيمُ وَالتَّوْنُ.

وَحَرْفٍ سِوَى ذَلِكَ يُشْغَلُكَ عَنْ إِتِّبَاعِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ صَوْتًا، نَحْوَ (٨٥) خُذْهُ  
وَحُزَّهُ وَاحْفَظْهُ وَاحْفَظْهُ (٨٦). انْتَهَى (٨٧).

وَالنَّبْرُ أَنْ تَسْمَعَ شَيْئًا مِنَ الْكَلِمَةِ الْخَفِيفَةِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ (٨٨).  
ثُمَّ قَالَ: وَالضَّادُ قَدْ تَجَعَّلَهَا الْعَرَبُ فِي قَوَافِي الشَّعْرِ فِي مَقَابِلَةِ  
الظَّاءِ (٨٩)، وَلَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا تَقَارَبَتِ الْحُرُوفُ كَقَوْلِهِ:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ الْقَطَا الْمُنْقُضِ

بِاللَّيْلِ أَصْوَاتِ الْحَصَى الْمُنْقُضِ (٩٠)

وَالضَّادُ بَعِيدَةٌ عَنِ الزَّايِ وَالْقَرِيبُ مِنْهَا هِيَ الضَّادُ الشَّبِيهَةُ  
بِالظَّاءِ (٩١).

قُلْنَا (٩٢): كَمَا يَكُونُ اخْتِلَافُ حَرْفِ الرَّوِيِّ بِالْقَرِيبِ يَكُونُ بِالْبَعِيدِ،  
قَالَ الدِّمَامِينِيُّ (٩٣)

فِي شَرْحِ الْخَزْرَجِيَّةِ: "إِنَّ حَرْفَ الرَّوِيِّ مَتَى فُئِنَ بِحَرْفٍ آخَرَ  
مُخَالَفٍ لَهُ، مُقَارِبٍ لَهُ فِي الْمَخْرَجِ فَهُوَ الْإِكْفَاءُ" (٩٤)، كَقَوْلِهِ:

(٨٥) في س: "وذلك نحو قولك"، وكذا في سر الصناعة ٦٤ / ١

(٨٦) انظر القول في: الممتع في التصريف ٤٢٨. وفي س وفي سر الصناعة ٦٤ / ١: "واخفضه واحفظه". وانظر:  
الكتاب ١٧٤ / ٤.

وبعده زيادة في س: إلا أنك مع ذلك لا تحضر الصوت عندها حصرك إياه مع الهمة والعين والعين، واللام والتون والميم.  
(٨٧) وبعده زيادة في س: "وهذا صريح في أن صوت الرخاوة لا يظهر إلا في الوقف. وفي القاموس: انسلّ  
وتسلّل، انطلق في استخفاء".

(٨٨) انظر: القاموس المحيط مادة [زجم]: وفيه: "الزجمة أن تسمع شيئاً من الكلمة الخفيفة"، وقد سقط القول في س.

(٨٩) في س: في مقابلة الظاء في قوافي الشعر.

(٩٠) البيت من بحر "الرجز"، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ٤٩٠، وخزانة الأدب ٣٢٦ / ١١.

(٩١) بغية المرتاد ١٢٥ والقول نقله المقدسي عن عبد اللطيف البغدادي في شرح نقد الشعر، والقول في أصله في  
العيون الغامرة ٢٤٥

(٩٢) وبعده زيادة في س: قد استقلّ بما البيت عين من ضيق القطن

(٩٣) هو محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي، القرشي، ويُعرف بابن الدماميني، (ت ٨٢٧هـ). انظر: بغية الوعاة ٦٦ / ١.

يا ابن الزبير طالمًا<sup>(٩٥)</sup> عَصَيْتَا

وَطالمًا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ<sup>(٩٦)</sup>

جَمَعَ بَيْنَ الكاف والتاء وهما مُتقاربان في المَخْرَج، وتَقَارُبُ<sup>(٩٧)</sup>  
الضَّاد الصَّحِيحَةَ لِلزَّاي في المَخْرَج كَتَقَارُبِ الكاف للتاء فيه، وإن قُرِنَ  
حَرْفُ الرَّوِيِّ بما هو بَعِيدٌ مِنْهُ في المَخْرَج فهو الإجازة، كقوله:  
خَلِيئِي سِيرًا وَاتَرَكَ الرَّخْلَ إِنِّي

بِمَهْلِكِ العاقِبَاتِ تَدْوُرُ

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رِخْلُهُ قَائِلٌ

لِمَنْ جَمَلَ رِخْلُ المِلاطِ نَجِيبٌ<sup>(٩٨)</sup>

فبين الراء والباء تباعد في المَخْرَج<sup>(٩٩)</sup>"(١٠٠)

(٩٤) القول في العيون الغامزة ٢٤٥، وفيه: "... إلا أنه قريب منه في المخرج"

(٩٥) ما، سقطت في ط

(٩٦) البيت من بحر "الرجز"، وينسب لرجل من حمير في لسان العرب [باب التاء]، ويروى: "عصيكًا" في جلّ

مصادر اللغة، وما أورده المؤلف "عصيتًا" منقول، كما أشار المؤلف، من: العيون الغامزة ٢٤٥.

(٩٧) في س: قلت: وتقارب.

(٩٨) البيتان من بحر "الطويل" وهما للعجير السلويّ في: إيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٦، وفي جميع النسخ: المِناط،

والصواب: المِلاط، كما في العيون الغامزة ٢٤٥. وتاج العروس [كفا]. والمِلاط: ما ولي العضد من الجنب.

(٩٩) في س: جمع بين الراء والباء، وبينهما تباعد في المخرج.

(١٠٠) انظر: العيون الغامزة ٢٤٦.

ثم قال: "إنهم ذكروا من صفاتها الاستطالة ولا استطالة في الطائفة" (١٠١)

قلنا: قوله: "الطائفة"، افتراء منه على حملة القرآن المصرية. ومعنى الاستطالة: الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها، كما قال الجعبري.

وقال الرضي (١٠٢): ويُقال للضاد: طويل؛ لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة، فاستغرق أكثر الحافة (١٠٣).

وقال أبو شامة (١٠٤): قال مكّي: والاستطالة تَمَدُّد عند بيان الضاد للجهر، والإطباق [٣/و] والاستعلاء، وتمكّنها من أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه فاستطالت بذلك فلحقت [١٠٥] بمخرج اللام (١٠٦) انتهى.

وهذا يفيد أن الاستطالة إعطاء هذه الصفات الثلاثة حقها مع تمكّنها من مخرجها، وبها يُفرّق بين الضاد والطاء ولا يقال: إنها مُشتركة مع الضاد في الصفات الثلاثة؛ لأن الضاد أقوى من الطاء في الجهر والإطباق والاستعلاء (١٠٧).

(١٠١) بغية المرئاد ١٢٥.

(١٠٢) هو الرضي الأسترييادي نجم الدين محمد بن الحسن، عالم بالعربية، (ت ٦٨٦هـ). انظر: بغية الوعاة ٥٦٧/١ والأعلام ٨٦/٦.

(١٠٣) جاء في شرح الشافية للرضي ٢٥٢/٣ "ويقال للضاد: طويل؛ لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة؛ أي إلى أول مخرج اللام فاستغرق أكثر الحافة"

(١٠٤) هو شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المقدسيّ الدمشقيّ: أبو شامة [ت ٦٦٥هـ]: برع في العربية، وقرأ القرآن صغيراً على شيخه السخاوي، وعني بالحديث، وسمعه من داوود بن ملاعب. سمي أبو شامة لشامة كانت فوق حاجبه. انظر: معرفة القراء الكبار ٦٧٣/٢، وطبقات الشافعية الكبرى ١٦٥/٨.

(١٠٥) ما بين [ ] تكلمة من ط، ومن إبراز المعاني ٧٥٤/٢، يستقيم بها الكلام.

(١٠٦) لم أعثر عليه بلفظه في الرعاية لتجويد القراءة. والقول بلفظه في إبراز المعاني ٧٥٤/٢، وفيه: "قال مكّي والاستطالة تمدد عند بيان الضاد للجهر والإطباق والاستعلاء وتمكّنها من أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه فاستطالت بذلك فلحقت بمخرج اللام".

(١٠٧) قوله: "وقال الرضي: ويقال للضاد .... والإطباق والاستعلاء" سقط من س.

والفرق بين المُستطيل والممدود، أنّ المُستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في نفسه؛ أي ذاته؛ أي مُعتبراً جريانه في ذاته لا في مخرجه، فلا يُقال فيه ظرفية الشيء في نفسه.

واعلم أنه يتراءى التناهي بين الاستطالة والإطباق، ففي الاستطالة امتداد الصّوت، وفي الإطباق انحصاره.

قال الجاربردي<sup>(١٠٨)</sup>: "والحروف المطبقة ما ينطبق اللسان معه على الحنك فينحصر الصّوت حينئذٍ بين اللسان وما حاذاه من الحنك [الأعلى]<sup>(١٠٩)</sup>".

وقال سيبويه: والحروف المطبقة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطلق<sup>(١١٠)</sup> لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف، وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصّوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان وقد بيّن ذلك بحصر الصوت<sup>(١١١)</sup>. انتهى.

ويؤخذ<sup>(١١٢)</sup> منه الجواب بأنه عند انطلاق اللسان من موضع الضاد إلى الحنك الأعلى يمتد<sup>(١١٣)</sup> الصّوت في ابتداء الوضع، وعند تمام الوضع ينحصر الصّوت. وبعضهم أجاب باحتمال أن تكون استطالته عند الإسكان، وانحصار الصّوت عند التحرك<sup>(١١٤)</sup>؛ لأنها عند التحرك

(١٠٨) الجاربردي: أحمد بن الحسن بن يوسف [ت ٧٤٦هـ] أحد شيوخ العلم المشهورين بتبريز، كان إماماً فاضلاً ديناً،

مواظباً على الشغل بالعلم وإفدة الطلبة. انظر: طبقات الشافعية ١٠/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٩.

(١٠٩) شرح الشافعية للجاربردي ٢٤١/٢ وفيه: "والحروف المطبقة ما ينطبق على مخرجه الحنك الأعلى واللسان؛

فينحصر الصوت حينئذٍ من اللسان، وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهي أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء"

(١١٠) في الكتاب ٤/٤٣٦ "انطبق".

(١١١) انظر: الكتاب ٤/٤٣٦

(١١٢) في س: فيؤخذ.

(١١٣) في س: يجري

(١١٤) قوله: "وانحصار الصوت عند التحرك" سقط من س، وفي س بدلا منه: لا عند التحرك؛ لجريان النفس

عند إسكان الصوت المتحرك.

مجهورة فلا يجري النَّفس، فَيَنْحَصِرُ الصَّوْتُ، وعند الإسكان رِخْوَةٌ قَابِلَةٌ لِحَرْكِي (١١٥) الصَّوْتِ؛ فَيُظْهِرُ امْتِدَادُ الصَّوْتِ عَلَى أَنَّ (١١٦) الاستِطَالَةَ صِفَةً ذَاتِيَّةً لِلضَّادِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا؛ ولذلك لم يذكرها سيبويه وأكثر النَّحْوِيِّينَ (١١٧) اِكْتِفَاءً بِذِكْرِ الْمَخْرَجِ.

ثم قال: "إِنَّ مِنْ صِفَاتِهَا الرَّخَاوَةُ" (١١٨).

قلت: الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ (١١٩) الرَّخَاوَةُ هِيَ (١٢٠) اللَّيْنُ وَقَبُولُ جَرِي الصَّوْتِ [عند التَّسْكِينِ] (١٢١). وَالضَّادُ الصَّحِيحَةُ (١٢٢) لِيْنَةٌ [سواء] (١٢٣) تَحْرَكْتَ أَوْ سَكَنتَ (١٢٤). وَيُمْتَحَنُ لِيْنُهَا بِإِجْرَاءِ الصَّوْتِ حَالَ السُّكُونِ، عَلَى أَنَّ (١٢٥) الإِطْبَاقَ يَقْتَضِي حَصْرَ الصَّوْتِ فَيُحْمَلُ عَلَى حَالِ التَّحْرِكِ، وَإِجْرَاءِ الصَّوْتِ حَالَ السُّكُونِ (١٢٦). قال الشَّاطِبِيُّ (١٢٧):

(١١٥) فِي س "فِي جَرِي" بَدَلًا مِنْ "قَابِلَةٌ لِحَرْكِي"

(١١٦) قَوْلُهُ: "فِي ظَهْرِ امْتِدَادِ الصَّوْتِ عَلَى أَنَّ" سَقَطَ مِنْ س.

(١١٧) فِي س: "لَمْ يَذْكُرْهَا سَبِيوِيَهُ فِي الْكِتَابِ وَلَا ابْنَ جَنِّي فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ، وَلَا ابْنَ مَالِكٍ فِي تَسْهِيلِهِ، وَلَا ابْنَ الْحَاجِبِ فِي شَافِيَتِهِ، شَفَانَا اللَّهُ مِنَ الْإِبْتِدَاعِ، وَوَقَفْنَا لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ وَالْإِتِّبَاعِ".

(١١٨) وَبَعْدَهُ زِيَادَةٌ فِي س: "إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ"، وَفِي بَغِيَةِ الْمُرْتَادِ ١٢٦: "أَنَّهُمْ ذَكَرُوا مِنْ صِفَاتِهَا الرَّخَاوَةَ، وَهَذَا شَدِيدُ الدَّلَالَةِ عِنْدَ مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ غِبَاوَةٌ؛ فَإِنَّهُ لَا رِخَاوَةَ فِيهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ شَبِيهَةً بِالظَّاءِ".

(١١٩) قَوْلُهُ: "الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ" سَقَطَ مِنْ س.

(١٢٠) هِيَ، سَقَطَ مِنْ س.

(١٢١) تَكْمَلَةٌ مِنْ س.

(١٢٢) فِي س: وَضَادُهُ الْمَتَوَاتِرَةُ.

(١٢٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ س.

(١٢٤) فِي س: وَعِنْدَ السُّكُونِ قَابِلَةٌ لِلتَّلْيِينِ.

(١٢٥) فِي س: وَأَيْضًا

(١٢٦) فِي س: وَقَبُولُ جَرِي الصَّوْتِ عَلَى حَالِ التَّسْكِينِ.

(١٢٧) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ، الْقَاسِمُ بْنُ فَيْزِهِ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّعِييِّ، الشَّاطِبِيُّ، الْإِمَامُ الْقَدْوَةُ، سَيِّدُ الْقُرَاءِ،

(ت. ٥٩٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٢٦١.



لكنّه لما لم يَسَدَّ طريقَ الصَّوتِ بالكليةِ كالدَّالِّ والنَّاءِ، بل انحرَفَ طَرَفُ اللسانِ عندَ النُّطقِ به، حَرَجَ الصَّوتَ عندَ النُّطقِ به من مُسْتَدَقِّ اللسانِ فُؤَيْقَ مَخْرَجِهِ.

وأما الميم والنون فإنَّ الصَّوتَ لا يَخْرُجُ من مَوْضِعَيْهِمَا (١٣٧) مِنَ الفمِّ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ لهُمَا مَخْرَجَانِ فِي الفمِّ وَفِي الخيشومِ جَرَى الصَّوتُ مِنَ الأنفِ دُونَ الفمِّ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَمْسَكْتَ أَنْفَكَ لَمْ يَجْرِ الصَّوتُ بِهِمَا. وأما الرَّاءُ فلم يَجْرِ الصَّوتُ بِابْتِدَاءِ النُّطقِ بِهِ لَكِنَّهُ جَرَى شَيْئًا لِانْحِرَافِهِ وَمِيلِهِ إِلَى اللامِ، كَمَا قُلْنَا فِي العَيْنِ المائِلَةِ إِلَى الحاءِ، وَأَيْضًا الرَّاءُ مَكْرُورَةٌ، فَإِذَا تَكَرَّرَ جَرَى الصَّوتُ مَعَهُ فِي أَثْنَاءِ التَّكْرُرِ، وَكَذَلِكَ الواوُ والياءُ والألفُ لا يَجْرِي الصَّوتُ مَعَهَا كَثِيرًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ مَخَارِجُهَا تَتَسَعُ لِهَوَاءِ الصَّوتِ أَشَدَّ مِنْ اتِّسَاعِ غَيْرِهَا مِنَ المَجْهُورَةِ كَانَ الصَّوتُ مَعَهَا يَكْتُرُّ فَيَجْرِي مِنْهُ شَيْءٌ" (١٣٨). انتهى. (١٣٩)

(١٣٦) الأعلی، سقط من الأم و ط، وما أثبتته من س.

(١٣٧) في ط: موضعها.

(١٣٨) النصّ بتمامه في شرح الشافية للاستبازي ٣ / ٢٦٠-٢٦١، وانظر: الكتاب ٤ / ٤٣٥ وما بعدها.

(١٣٩) وبعده زيادة في س: فتبين لك بطلان دعوى المدعين الذين يستنبطون العلوم من الكتب بلا معين في قولهم: لو كانت الضاد المتواترة صحيحة لعدت من بين الجهر والشديد، وهذا زعم فاسد باطل، غير سديد. إذ معنى البيئية عروض التصويت، لا قلة التصويت، ألا ترى أنّ الطاء عدت رخوة مع قلة التصويت، وأن التصويت في الراء أكبر. وعدت من البيئية، لانحرافها إلى اللام، والتكرير. وحروف المد قابلة لزيادة التطويل. وهي من البيئية عند سيبويه والخليل، بل يفهم من كلام بعض القراء أنّ الضاد أقل رخاوة من الطاء. =

قال أبو حيان: "الفرق بين المهموس الشديد والمجهور الرخو أنّ اللفظ بالأول ينصرم ويجري بعد انصرام لفظ النفس إذا قلت: الك، ات، واللفظ بالثاني لا ينصرم ما دام الصوت جاريا إذا قلت: اظ، اذ.

والفرق بين صوت القلقلة، وصوت الحروف إلى قوله: أنّ الأول لا يكون إلا في الوقف والثاني يكون في الوصل والوقف". انتهى. وهذا لا يناهني ما سبق في كلام سيبويه، وخبره من أنّ الرخاوة تُعلم بإجراء الصوت في الوقف، كما توهم؛ لأنّ معنى الرخاوة اللين، وقبول جري الصوت حال السكون. واللين موجود في حروفها وصلًا ووقفًا. ويمتنع بقبول جري الصوت عند السكون وذلك كالغصن الرطب تمتحن رطوبته بالثلين، وبهذا أيضا يعلم الجواب من قول أبي حيان: "ليس التكرير في الراء صفة ذاتية كالاتعلاء في حروف

قال أبو سعيد<sup>(١٤٠)</sup>: "هذه الثلاثة لاتساع مخارجها، وأنّ الحركات منها، ولا يمد في الغناء وسائر الألحان حرف سواهنّ كل واحدة منهنّ لها صوت في غير موضع مخرجها من الفم، فصارت مُشْبِهَةً للرّخوة بالصوت الذي يجري عند الوقف عليها وهي تشبه الشديدة للزومها مواضعها، وليس الصوت فيها مثله في الرّخوة؛ لأنّ الرّخوة إنّما صوتها الجاري عند الوقف من موضعها"<sup>(١٤١)</sup>. انتهى

قال أبو حيان: قال أبو عمرو الصّيرفي<sup>(١٤٢)</sup>: "والفرق بين المجهور والشّدِيد أنّ المجهور يَفْوَى الاِعْتِمَادَ فِيهِ، والشّدِيد يقوى لزومه في مَوْضِعِهِ، والرّخو ضَعْفُ الاِعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ عِنْد التَّلَقُّظِ بِهِ يَجْرِي مَعَهُ الصَّوْتُ إِذْ لَمْ يَشْتَدْ لَزُومُهُ لِمَخْرَجِهِ كَمَا لَزِمَتْهُ الشَّدِيدَةُ.

والفرق بين المَهْمُوسِ الشّدِيدِ والمَجْهُورِ الرّخو أنّ اللفظ بالأول يَنْصَرِمُ وَيَجْرِي بَعْدَ انصِرَامِ لَفْظِهِ النَّفْسُ إِذَا قُلْتَ: الكُ، ائ، واللفظ بالثاني لَا يَنْصَرِمُ مَا دَامَ الصَّوْتُ جَارِيًا إِذَا قُلْتَ: اظ، اذ"<sup>(١٤٣)</sup>.

[٤/و] ثم قال: "إنّ هذا الحرف صَعْبٌ عَلَى اللِّسَانِ" إِلَى أَنْ قَالَ<sup>(١٤٤)</sup>: "وَأَنْتَ تَرَى أَنْ لَا صُعُوبَةَ فِي الضَّادِ الطَّائِيَةِ بَلْ هِيَ فِي غَايَةِ السُّهُولَةِ عَلَى اللِّسَانِ"<sup>(١٤٥)</sup>.

الاستعلاء، وكالرّخوة في حروفها، فإنّ هذين لا ينفكان من الحروف التي يكونان فيها في كل موضع". انتهى.

فالمقدسيّ ظنّ أنّ الرخاوة ليست إلا عبارة عن إجراء الصوت في مخرج الضاد الضعيفة. وأجرى، بزعمه، فيها الصوت.

وقد قال ابن جني: جميع الحروف التي تسمع فيها الوقف صوتا متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت

(١٤٠) الحسن بن عبد الله المرزباني السيرافي، [ت٢٦٨هـ]، شارح كتاب سيبويه.

(١٤١) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٩٦.

(١٤٢) هو عثمان بن سعيد بن عثمان اللادي، أبو عمرو [ت٤٤٤هـ]، ويعرف بابن الصيرفي. انظر ترجمته في:

سير أعلام النبلاء ٧٧/١٨، ومعرفة القراء الكبار ١ / ١٦٤.

(١٤٣) قول أبي حيان سقط من س، وانظر قول أبي حيان في همع الهوامع ٣ / ٤٩٣. وانظر: التحديد في الإتيان

والتجويد ١٠٥، وما بعدها.

(١٤٤) قوله: إلى أن قال، سقط من س.

قلنا: قوله "الطَائِيَّة" افتراء على الطائفة المِصرِيَّة. أما الضاد الصَّحِيحة القويَّة فإنَّها صَعبة على الطائفة الشَّامِيَّة والرُّوميَّة<sup>(١٤٦)</sup> كما شاهدناه في بلدة "بَلْغَراد"، وما والاها من البلاد فإنَّه يتعسَّر عليهم النُّطق بالضاد<sup>(١٤٧)</sup>، فأما حَفْظَةُ مِصر والقُسطنطينيَّة فإنَّهم ارتاضوا في النُّطق بالضاد الصَّحِيحة فصارتْ لهم طبعيَّة، على أنِّي سمعت أنَّ بعض قراء القسطنطينية القليل بضاعتهم في العربية يفرطون في تفخيم الضاد، فيجردونها عن الرخاوة. وهذا لا يجوز في التلاوة<sup>(١٤٨)</sup>.

(١٤٥) انظر: بغية المراتد ١٢٦، وما بعدها.

(١٤٦) والرومية، سقط من س.

(١٤٧) وبعده زيادة في س: بل سمعنا أن بعض قراء القسطنطينية يبالي في إطباق النطق بالضاد، فتجرد عن الرخاوة، وبهذا يجب الاحتراز عنه في التلاوة، بل يجب النطق بها خفيفة رخوة بحيث تقبل التليين عن التسكين، وهذا وجه صعوبة الضاد عند النقاد.

(١٤٨) قوله: ما "على أني سمعت .... لا يجوز في التلاوة"، سقط من ط، وس.

## قال في المقدمة:

وَأَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ

إِلَّا رِيَاضَهُ أَمْرِي بِفِكَهِ<sup>(١٤٩)</sup>

وقوله: "قال سيبويه<sup>(١٥٠)</sup>: إِنَّهَا تُتَكَلَّفُ مِنَ الْجَانِبِينَ" افتراء على سيبويه؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي الضَّادِ الضَّعِيفَةِ لَا فِي الضَّادِ الصَّحِيحَةِ الْمَعْرُوفَةِ<sup>(١٥١)</sup>.

ثم قال: "إِنَّ الْمَخْرَجَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ لِلضَّادِ لَيْسَ إِلَّا لِلضَّادِ الشَّبِيهِةِ بِالظَّاءِ لَا لِلطَّائِيَةِ"<sup>(١٥٢)</sup>

قلنا: قوله "الطَّائِيَةِ" افتراء منه<sup>(١٥٣)</sup>. وقد اخْتَبَرْنَا الضَّادَ الْخَالِصَةَ الصَّحِيحَةَ فوجدنا الصَّوْتِ يَنْتَهِي إِلَى حَافَةِ اللِّسَانِ، وَاخْتَبَرْنَا الضَّادَ الضَّعِيفَةَ فوجدنا الصَّوْتِ يَنْتَهِي إِلَى طَرْفِ اللِّسَانِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ أَبِي سَعِيدِ السَّيْرَافِيِّ فِي<sup>(١٥٤)</sup> الضَّادِ الضَّعِيفَةِ: "رَبْمَا أَخْرَجُوهَا ظَاءً لِإِخْرَاجِهِمْ إِيَّاهَا مِنْ طَرْفِ اللِّسَانِ، وَأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا، وَرَبْمَا تَكَلَّفُوا إِخْرَاجَهَا مِنْ

(١٤٩) ابن الجزري: منظومة المقدمة ٤. وجاء بعده في س: وقوله في شرح عمدة المفيد: "ولولا اختلاف المخرجين والرخاوة في الظاء لكانت ضادا لتقارب الصفات أي زيادة الرخاوة ليوافق قول سيبويه: "نقول: "انقض"، أجزيت فيه الصوت إن شئت.

(١٥٠) في س: وقول سيبويه.

(١٥١) ورد في كتاب سيبويه ٤/٤٣٢: "إلا أن الضاد الضعيفة" تُتَكَلَّفُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، وَإِنْ شِئْتَ تَكَلَّفْتَهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ وَهُوَ أَخْفُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَافَةِ اللِّسَانِ مَطْبَقَةٌ؛ لِأَنَّكَ جَمَعْتَ فِي الضَّادِ تَكَلْفَ الْإِطْبَاقِ مَعَ إِزَالَتِهِ عَنِ مَوْضِعِهِ، وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا فِيهَا لِأَنَّكَ تَحَوَّلَهَا مِنَ الْيَسَارِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِي الْيَمِينِ وَهِيَ أَخْفُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَافَةِ اللِّسَانِ وَأَنَّهَا تَخَالَطُ مَخْرَجَ غَيْرِهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا فَتَسْتَطِيلُ حِينَ تَخَالَطُ حُرُوفَ اللِّسَانِ فَسَهْلُ تَحْوِيلِهَا إِلَى الْأَيْسَرِ"

(١٥٢) بغيعة المرتاد ١٢٦، وفيه: "إنَّ الْمَخْرَجَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ لِلضَّادِ فِي الْكُتُبِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَتَدَاوِلَةِ، لَيْسَ إِلَّا لِلضَّادِ الشَّبِيهِةِ بِالظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ لَا لِلطَّائِيَةِ"

(١٥٣) في س: افتراء منه على حملة القرآن المصرية.

(١٥٤) في س، سقط من ط

مَخْرَج الضاد، فلم يَتَأْتْ لهم، فَخَرَجَتْ بَيْنَ الضَّادِ وَالضَّاءِ" (١٥٥). وَضَادُ هَذَا الْمُبْتَدِعِ هِيَ الضَّعِيفَةُ بِلاِ اسْتِثْبَاهِ (١٥٦).

ثُمَّ قَالَ: "فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ نُرْوِي هَذِهِ الضَّادَ الطَّائِيَةَ بِالإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ بِأُئِمَّةِ القُرَّاءِ البَالِغِ إِلَى النَبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قُلْنَا: لاِ عِبْرَةٍ بِالرَّوَايَةِ المُخَالَفَةِ لِلدِّرَاسِيَّةِ، إِذْ شَرَطُ القِرَاءَةِ أَنْ تُوَافِقَ العَرَبِيَّةَ وَقَدْ بَيَّنَّا مُخَالَفَتَهَا لِمَا تَوَاتَرَ فِي كُتُبِ العَرَبِيَّةِ والقِرَاءَاتِ" (١٥٧).

قُلْتُ: قَوْلُهُ الطَّائِيَّةُ افْتِرَاءٌ مِنْهُ عَلَى الطَّائِفَةِ المِصْرِيَّةِ [٤/ظ]، وَلا يَخْفَى مَا فِي هَذَا القَوْلِ الشَّنِيعِ مِنْ سَوْءِ الأَدَبِ عَلَى مَنْ لَهُ فِي عِلْمِ الفِقهِ أَدْنَى طَلَبٍ، وَإِنَّمَا قَالُوا: "نَحْنُ نُرْوِي هَذِهِ الضَّادَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي أُجْمِعُ أَهْلُ كُلِّ عَصْرِ عَلَى أَنَّهَا مُسْتَحْسَنَةٌ فَصِيحَةٌ بِطَرِيقِ الإِسْنَادِ الصَّحِيحِ المُتَوَاتِرِ المَشْهُورِ عِنْدَ الأَوَائِلِ والأَوَاخِرِ، الوَاصِلِ إِلَى سَيِّدِ المُرْسَلِينَ عَنِ جَبْرِيلِ الأَمِينِ عَنِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَهِيَ بَعْضُ فَاتِحَةِ الكِتَابِ المَأْمُورِ بِقِرَاءَتِهَا" (١٥٨) كَلَّ صَالِحٌ لِلخُطَابِ، وَإِذَا تَبَّتِ التَّوَاتُرُ وَالنَّقْلُ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٥٩) فَكَيْفَ يَسُوعُ مُخَالَفَةُ المَنْقُولِ، وَالعَرَبِيَّةُ تَنْبُتُ بِالقُرْآنِ العَظِيمِ وَبِكَلَامِ رَسولِهِ الكَرِيمِ وَكَلَامِ العَرَبِ العَرَبَاءِ أَصْحَابِ الطَّبَعِ السَّلِيمِ. وَمَا ادَّعَاهُ مِنْ عَرَبِيَّةِ الضَّادِ المُبْتَدِعَةِ نَشَأَ عَنْ فَهْمِهِ السَّقِيمِ.

وَكَمِ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَاحِحًا

وَأَفْتَتُهُ مِنْ الفَهْمِ السَّقِيمِ (١٦٠)

وَلا عِبْرَةَ بِالدِّرَاسِيَّةِ السَّقِيمَةِ إِذَا خَالَفَتْ الرَّوَايَةَ المُسْتَقِيمَةَ.

(١٥٥) انظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٨٩ - ٣٩٠.

(١٥٦) قوله: "ألا ترى إلى قول أبي سعيد .... بلا اشتباه"، سقط من س.

(١٥٧) بغية المرتاد ١٢٦، وفيه: "فإن قيل .... بالمشافهة عن الشيوخ الراوين لها عن شيوخهم بالأسانيد المتصلة

"...

(١٥٨) في س: بتصحيح حروفها.

(١٥٩) في س: عن رسول الله

(١٦٠) البيت من بحر "الوافر"، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح الواحدي ٣٣٩.

وهذه الضاد التي هي كالظاء (١٦١) هل نزل عليه بها ملك من السماء  
أو شافهه بها العربُ العزباء، أو العالمون بالقراءة والأداء.  
قال الحافظ السيوطي (١٦٢) في الكوكب الساطع في نظم جمع  
الجوامع (١٦٣):

جَاجِدُ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ عُلْمًا

ضَرُورَةً فِي الدِّينِ لَيْسَ مُسْلِمًا

قَطَعَا فِي الْأَطْهَرِ مَنْصُوصٌ شُهُرٌ

وَالخُلُوفُ فِي مَا لَمْ يُنصَّ المَشْتَهَرُ

أَصْحُهُ (١٦٤) تَكْفِيرُهُ خُصُوصًا

لَا جَاجِدَ الخَفِيِّ وَلَوْ مَنْصُوصًا (١٦٥)

---

(١٦١) في س: وهذه الضاد الشبيهة بالظاء.

(١٦٢) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق، الحضيري، السيوطي الحافظ، المؤرخ،  
الأديب، (ت ٩١١هـ). انظر: الأعلام ٣/٣٠١.

(١٦٣) أبيات الحافظ السيوطي، سقط من س.

(١٦٤) في ط: صحة

(١٦٥) انظر: شرح الكوكب الساطع، نظم جمع الجوامع ٢/١٦٦.

ولا يُقال ثبوت العربية بالقرآن واشتراط موافقة القرآن للعربية دوري؛ لأننا نقول: المراد بموافقة القرآن للعربية موافقته للقواعد المُشْتَهرة بين النحويين<sup>(١٦٦)</sup> المُستنبطة من كلامه تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم<sup>(١٦٧)</sup> وكلام العرب العرباء<sup>(١٦٨)</sup> السالفين سواء أكان أفصح أم فصيحاً<sup>(١٦٩)</sup> مُجمعا عليه أو مُختلفا فيه اختلافا لا يضرُّ مثله على المُختار عند المُحقِّقين فلا عبرة بطعن الطاعنين المُتفلسفين.

[٥/و] ثم قال: "إن من أوصافها الشجرية، لقبها بها الخليل ولا يتأتى<sup>(١٧٠)</sup> ذلك إلا إذا كانت شبيهة بالظاء. يعني الضاد الضعيفة<sup>(١٧١)</sup>، "فإن الضاد الطائية تخرج من طرف اللسان لا من شجر الفم"<sup>(١٧٢)</sup>.

قلت: قد افتري على المصريين في نسبته إليهم الضاد الطائية، وإنما ضادهم ضادٌ صحيحة، مخرجها عند سيويه من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس<sup>(١٧٣)</sup>، وعند الخليل من مخرج الجيم والشين، فهي عنده من شجر اللسان وما يقابله، والشجر مُنْفَتِح الفم<sup>(١٧٤)</sup>.

ثم قال: قولهم: "لولا الإطباق لصارت الظاء دالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام"<sup>(١٧٥)</sup> يخص الضاد الشبيهة بالظاء.<sup>(١٧٦)</sup>

(١٦٦) في س: بين النحويين والصرفيين.

(١٦٧) صلى الله عليه وسلم، سقط من س.

(١٦٨) العرباء، سقط من س.

(١٦٩) في س: فصيحاً أم أفصح.

(١٧٠) في س: ولا يُنابي.

(١٧١) قوله: "يعني الضاد الضعيفة"، سقط من س.

(١٧٢) انظر: بغية المراد ١٢٧.

(١٧٣) الكتاب ٤/ ٤٣٣

(١٧٤) مع الهوامع ٣/ ٤٩٠، وفيه: "وذهب الخليل إلى أن الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا

يشركها غيرها فيه ومعنى شجرية خارجة من شجر الحنك وهو ما يقابل طرف اللسان وقال الخليل الشجرة

مفرج الفم أي منفتحته وقال غيره وهو مجتمع اللحين عند العنقفة".

(١٧٥) الكتاب ٤/ ٤٣٦.

يعني الضاد الضعيفة<sup>(١٧٧)</sup>. أما الطائفة فيخرج من مخرجها الحروف الثلاثة النطعية، فلو كانت الطائفة عربية لوصفت بالنطعية. ولولا الإطباق لصارت دالا.

قلت: هذا بناه على ما افتراه على المصريين من الطائفة وتقدم لك أن هذا كلام سيبويه. وكأنه لم يسمع بكتاب سيبويه، فنسبه إلى أبي حيان<sup>(١٧٨)</sup> وتقدم لك أن هذا الكلام يصحح<sup>(١٧٩)</sup> الضاد المتواترة<sup>(١٨٠)</sup> الصحيحة ويبطل<sup>(١٨١)</sup> ضادهم الضعيفة المستهجنة القبيحة. ثم قال: إن أهل مكة وما والاها من الحجاز إنما ينطقون بالضاد شبيهة بالظاء المعجمة<sup>(١٨٢)</sup>.

قلت: هذه دعوى مفتراة غير مسلمة، فإني دخلت مكة وسمعت منهم الضاد الصحيحة الحسنة، ولم أسمع من أحد منهم هذه الضاد الضعيفة المستهجنة، [ه/ظ]، وكذلك أخبرنا من جاور بمكة المشرفة أنه لم يسمع من أهل الحجاز هذه الضاد الضعيفة المحرفة. ثم أتى صاحب هذه الرسالة بأبيات وعبارات، وزعم أنها تدل صريحا على التلظ بضاد شبيهة بالظاء، ونحن نقول: كلها تدل على تميز الضاد من الظاء، كقول بعضهم:

الضَّادُ وَالظَّاءُ لِغُرْبِ الْمُخْرَجِ

قَدْ يُؤْذَنَانِ بِالتِّيَاسِ الْمُنْهَجِ<sup>(١٨٣)</sup>

(١٧٦) بغية المرتاد ١٢٧.

(١٧٧) قوله: "يعني الضاد الضعيفة"، سقط من س.

(١٧٨) قوله: "وكانه لم يسمع... أبي حيان"، سقط من س.

(١٧٩) في س: وأنه صريح في تصحيح.

(١٨٠) في ط: المتواترة.

(١٨١) في س: وإبطال.

(١٨٢) بغية المرتاد ١٢٧، وقامه: "ولا يسمع من أحد منهم هذه الطائفة، وهم نعم المقتدى لمن رام هذا السبيل

الاهتداء"

(١٨٣) من منظومة الدرر المكللة في الفرق بين الحروف المشككة" للشيخ محمد بن عتيق التيجيبي. انظر: بغية

وقد للتقليل. وكقوله:

ويكثر التباسها بالضاد

إلا على الجهابذ النقاد<sup>(١٨٤)</sup>

ونحن إن شاء الله رب العباد من الجهابذة<sup>(١٨٥)</sup> النقاد، وكقول  
السخاوي<sup>(١٨٦)</sup>:

مِزَّةٌ بِالْإِيضَاحِ عَنِ الظَّاءِ، فَفِي

"أضللن" أو في "غيض" يشتهان<sup>(١٨٧)</sup>

فأمر بتمييزه عن الظاء ولم يأمر بمزجه بالظاء، ومثله قوله:  
والضَّادُ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ

مِيزٌ مِنَ الظَّاءِ.....<sup>(١٨٨)</sup>

وكذلك قول الجعبري<sup>(١٨٩)</sup>:

والظَّاءُ آخَى الضَّادَ فِي كُلِّ الخَلَى

وبالاستطالة حوِّلف الحرفان<sup>(١٩٠)</sup>

المرتاڊ ١٢٧. وڌكر محقق "بغية المراتد" في الحاشية ٢٣٠، أنّ الكتاب بهذا الاسم يُنسب لمحمد بن مكّي الأردني في كشف الظنون.

(١٨٤) من منظومة لمحمد بن عتيق التيجيبي. انظر الحاشية السابقة.

(١٨٥) في س: الجهابذ

(١٨٦) هو أبو الحسن، علم الدين عليّ بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني، السخاوي، الشافعي، عالم بالقراءات واللغة والأصول، (ت ٦٤٣هـ). انظر: غاية النهاية ٥٦٨/١، وإنباه الرواة ٣١١/٢.

(١٨٧) رسالة في تجويد القرآن العظيم، المعروفة بـ (نونية السخاوي) ٥/و

(١٨٨) من منظومة الجزرية، وتامه: وكلها تجي.

(١٨٩) قول الجعبري بتامه سقط من س، وورد لاحقاً في موضع آخر.

(١٩٠) عقود الجمان ١٣٢.

مع مَخْرَجٍ يَدُلُّ عَلَى الْمُخَالَفَةِ لَا الْمَزَجِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ أَمِّ قَاسِمٍ (١٩١): "اشْتَدَّ شَبْهُهُ بِهِ (١٩٢)، وَعَسُرَتِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا، وَاحْتِيجُ إِلَى الرِّيَاضَةِ التَّامَةِ" (١٩٣).  
فُلْنَا: قَدْ حَصَلَتْ لَنَا الرِّيَاضَةُ التَّامَةُ، كَمَا قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ (١٩٤):

وَأَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ

إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِي بِفِكَاهِ (١٩٥)

وَمَنْ جَوَّدَ النَّطْقَ بِالرِّيَاضَةِ حَصَلَتْ لَهُ الرِّيَاضَةُ .

---

(١٩١) هوبدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المغربي، (ت ٧٤١هـ). انظر: غاية النهاية ٢٢٧/١، وبغية الوعاة ٥١٧/١.

(١٩٢) في ط: شبهه له.

(١٩٣) شرح الواضحة في تجويد الفاتحة ٦١

(١٩٤) هو أبو الخير، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، شيخ الإقراء في زمانه، من حفاظ الحديث، (ت ٨٣٣هـ). انظر: غاية النهاية ٢٤٧/٢، والضوء اللامع ٢٥٥/٩.

(١٩٥) منظومة المقدمة ٤.

وَكذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (١٩٦) وَغَيْرِهِ، يَفِيدُ  
 اخْتِلَافَ لَفْظِي الضَّادِ وَالظَّاءِ، لَا مَزْجَ الضَّادِ بِالظَّاءِ (١٩٧).  
 وَقَوْلُهُ عَنِ الرَّعَايَةِ (١٩٨): وَالظَّاءُ حَرْفٌ يُشْبِهُ لَفْظَهُ فِي السَّمْعِ (١٩٩)  
 لَفْظَ الضَّادِ (٢٠٠)، افْتِرَاءً عَلَى الرَّعَايَةِ (٢٠١)، وَعِبَارَةً (٢٠٢) الرَّعَايَةِ: "وَلَوْلَا

(١٩٦) هُوَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

(١٩٧) وَبَعْدَهُ زِيَادَةٌ فِي س: وَالظَّاءُ آخِرٌ.... مَعَ مَخْرَجٍ إِلَى بَضْمِ الْحَاءِ... بِكُسْرِهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ بِمَعْنَى الصِّفَاتِ  
 أَي... الضَّادُ وَالظَّاءُ فِي الصِّفَاتِ لَا فِي اللَّفْظِ كَقَوْلِهِ: وَبِالاسْتِطَالَةِ خَوْلَفَ اللَّفْظَانَ مَعَ مَخْرَجٍ وَاخْتِلَافٍ  
 الْمَخْرَجُ يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَافِ اللَّفْظِ، وَكَقَوْلِهِ أَيْضًا فِي قَصِيدَتِهِ الْوَاضِحَةِ فِي تَجْوِيدِ الْفَاتِحَةِ:  
 وَلِلضَّادِ كَالضَّرِّ لَالٌ جَـــــوْدُهُ فَارِقٌ

لَمَخْرَجِهِ وَوَصَفَهُ فِي الْمِثَّةِ

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا يَقْتَضِي اخْتِلَافَ لَفْظَهُمَا، وَكَقَوْلِهِ أَيْضًا فِي قَصِيدَتِهِ حُدُودَ الْإِتْقَانِ:  
 وَالضَّادُ وَإِطْسَى الظَّاءُ فِي أَوْصَافِهِ

لَا قُرْبَ هُ فَتَعَسَّرَ الْفَرْقُ

فَأَشَارَ بِقَوْلِهِ "لَا قُرْبَهُ" إِلَى بُعْدِ مَخْرَجِ الظَّاءِ عَنِ الضَّادِ، إِذْ بَيْنَهُمَا خَمْسَةٌ مَخْرَجٍ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْمَقْدَمَةِ.  
 فَتَعَلَّمَ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ آيَاتِ اخْتِلَافِ لَفْظِي الضَّادِ وَالظَّاءِ فِي نَقْلِ عَنِ ابْنِ جَنِّيٍّ مِنْ أَنَّ لَفْظَ الضَّادِ يُضَارِعُ  
 لَفْظَ الظَّاءِ. إِنْ صَحَّ يَجْمَعُ عَلَى الْمُضَارَعَةِ فِي الصِّفَاتِ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْآيَاتِ وَلَمْ يَتَّبِعْ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَحَدًا مِنَ  
 أَهْلِ الْمَهَارَةِ. وَقَالَ ابْنُ أُمِّ قَاسِمٍ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ: أَنَّ اللَّامَ يَشْبِهُ لَفْظَهُ لَفْظَ الضَّادِ. انْتَهَى. وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا  
 تَقَارُبٌ فِي السَّمْعِ، وَقَالَ ابْنُ جَنِّيٍّ: إِنَّ صَوْتَ كُلِّ حَرْفٍ يَخَالَفُ صَوْتَ الْآخَرِ.

(١٩٨) فِي س: وَمَا ذَكَرَهُ عَنِ الرَّعَايَةِ مِنْ أَنَّ الظَّاءَ حَرْفٌ يَشْبِهُ لَفْظَهُ ..

(١٩٩) فِي ط: السَّمِيعُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ

(٢٠٠) بَغِيَّةُ الْمُرْتَادِ ١٢٨.

(٢٠١) جَاءَ فِي س: فَإِنِّي رَاجَعْتُ الرَّعَايَةَ فَلَمْ أَجِدْ فِيهَا هَذِهِ الْعِبَارَةَ، وَفِي الرَّعَايَةِ مَا يَنْفِي ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَلَوْلَا  
 اخْتِلَافَ الْمَخْرَجِينَ...."

(٢٠٢) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي ط.



وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرَضَّى سَجَايَاهُ كُلُّهَا

كَفَى الْمِرَّةَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ (٢١٥)

قال علي القاري (٢١٦): "إِنَّ الْمُصَنَّفَ صَنَّفَ "التمهيد" أولاً في سنن البلوغ، والعمدة على "النشر" فإنه وقع آخر، وهو الحق كما جزم به القسطلاني" (٢١٧) انتهى (٢١٨).

وقال القسطلاني (٢١٩): "فالمُصَنَّفُ (٢٢٠) اعترف بأنه صَنَّفَ التمهيد في سنن البلوغ، ولم يعزهاها في النشر لأحد من المصريين، وإذا كان صَنَّفَ التمهيد في سنن البلوغ وولادته بدمشق الشام سنة إحدى وخمسين وسبع مائة، فيبعد أن يكون رأى مصر قبل تأليفه".

(٢١٣) كشف الخفاء للعجلوني ٢ / ٣٥٠، وهو في "الكامل في الضعفاء ٨ / ٣٨: "إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْاِخْتِلَافَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ" يعني الحق وأهله".

(٢١٤) قوله: "لقوله تعالى ... على ضلالة"، سقط من س.

(٢١٥) البيت من بحر "الطويل، و يُنسب ليزيد بن محمد المهلبي في: يزيد المهلبي، حياته وما تبقى من شعره، صنعة الدكتور يونس السامرائي ٥٦٠، والحامسة المغربية ١٢٦٨/٢، وما بعدها، و: الحصري القيرواني: زهر الآداب ٦٣/١. وانظر في نسبه لعلي بن الجهم إحالات التحقيق.

(٢١٦) هو الملا علي بن سلطان الهروي القاري [= ١٠١٤هـ]، فقيه حنفي من صدور العلماء في عصره. انظر ترجمته في خلاصة الأثر ٣ / ١٨٥، والبدر الطالع ١ / ٤٤٥، والأعلام ٥ / ١٢.

(٢١٧) هو أحمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، من علماء الحديث والقراءات. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢ / ١٠٣، و: البدر الطالع ١ / ١٠٢، والأعلام ١ / ٢٣٢.

(٢١٨) المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية ٢٤. وقد سقط نص قول علي القاري في س.

(٢١٩) في س: وقال القسطلاني أنّ ابن الجزري صَنَّفَ التمهيد في سنن البلوغ - كما تبّه هو عليه - والعمدة على النشر، ولم يعزها في النشر لأحد من المصريين، وإذا كان صنف التمهيد في سنن البلوغ.

(٢٢٠) في ط: كلام غير واضح

وقوله: "صنّفه بالقاهرة المُعزّيّة" (٢٢١) عبارة غير مُرضيّة ليست لأحد مُعزّ به، فيكون المراد بأكثر المصريين الذين في بلاده كالحمارة والجمالة، ونحوهم، فهو لاء لا عبرة بهم.

وأما (٢٢٢) حملة القرآن من المصريين فَيَبْعُدُ نِسْبُهُ هَذَا الْغَلَطِ إِلَيْهِمْ، قال صلى الله عليه وسلم: "أشراف أمتي حملة القرآن" (٢٢٣).

وَبَعْدَ تَصْنِيفِهِ "الطّيبة" و"النشر" دخل القاهرة في أوّل سنة تسع وثمان مئة، وقرأ عليه أهل مصر القراءات العشر مُرتلّين مُجوّدين بإسناده إلى مشايخه السّالّفين واستفادوا منه أعظم فوائده، ومدّحوه بأبلغ أشعار وقصائد، [٦/ظ] كقول بعضهم:

أَيَّا سَمَّسَ عَلِمَ بِالْقِرَاءَاتِ أَشْرَفَتْ

وَحَقَّقَكَ قَدَمَنَّ الْإِلَهَ عَلَى مِصْرَ

وَهَا هِيَ بِالتَّقْرِيبِ مِنْكَ تَضَوَّعَتْ

عَبِيرًا وَأَضْحَتْ وَهِيَ طَيِّبَةُ النَّشْرِ (٢٢٤)

وتُوقِي، رحمه الله، بشيراز في ربيع الأول سنة ثلاث وثلثين وثمان مئة. وَجَمِيعُ أَسَانِيدِ أَهْلِ الْقُرْآنِ الْآنَ وَاصِلَةٌ إِلَيْهِ (٢٢٥) بإقراءه بمصر القرآن، وإسنادنا مُتَّصِلٌ إِلَيْهِ بِطَرَقٍ عَالِيَةٍ شَهِيرَةٍ (٢٢٦)، بل قال شيخنا الشّيخ أحمد بن أحمد بن محمد العجمي (٢٢٧)، قرأت سورة الفاتحة

(٢٢١) انظر: بغية المرثاد ١٢٨. والمعزية: نسبة إلى الخليفة المعز لدين الله أبو تميم، وإليه يُنسب بناء القاهرة.

(٢٢٢) في س: أما.

(٢٢٣) وبعده زيادة في س: وأيضا مثل هذه العبارة يُؤتى بها مبالغة في التحذير في التغيير. والحديث في: سلسلة

الأحاديث الضعيفة ٥/ ٤٣٥

(٢٢٤) البيتان يُنسبان للنواجي في: منادمة الأطلال ١٤، والضوء اللامع ٩/ ٢٦٠.

(٢٢٥) في س: واصله متصلة إليه.

(٢٢٦) في س: شهيرة نامية.

(٢٢٧) وهو أحمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم العجمي الشافعي الوفاي المصري الأزهري [١٠٨٦هـ]، فاضل



وَكُلُّ مَنْ رَدَّ مَا قُلْنَا فَمُبْتَدِعٌ

فائْبُذَه عَنْكَ وَلَا تَسْمَعْ لِيذِي زَلِيلٍ

فَكُلِّ ذِي بَدْعَةٍ لَوْ كَانَ مُدْعِيَا

فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يَغْلُو عَلَيَّ زُحَلٍ

أَعَشَى الْبَصِيرَةَ، إِنَّ تَرُدُّ ضَلَالَتَهُ

تَرَاهُ لِلْحَقِّ يَيْدُو غَيْرُ مُنْتَحِلٍ

فَلَا زِمَ الْعُلَمَاءَ الْعَالِمِينَ بِهِ

وَأَسْأَلُكَ طَرِيقَهُمْ وَإِنْ جَهَلْتِ سَأَلُ (٢٣٥)

وقد ذكرنا في المقدمة (٢٣٦) من الآيات والأحاديث الصحيحة وعبارات الثقات ما يُغني في الرد على المُبتدعين، وإن العلم بلا سند من وسوسة الشياطين.

[٧/و] ثم قال في الرسالة المقدسية، وأظن أن نسبتها إلى عليّ المقدسي افتراضية: ليس مُرادِي بكون الضاد شبيهة بالطاء كونها ممزوجة بها غاية الامتزاج إلى آخر ما قال (٢٣٧).

قلت: قوله: "ليست ممزوجة بها غاية الامتزاج" يُفيد امتزاجها بها ولو بعض امتزاج، وهذه هي الضاد الضعيفة على قول السيرافي وسيبويه (٢٣٨)، وقوله: بالضاد كالطاء هو المقبول (٢٣٩)، نص في النطق بها بين الضاد والطاء، ألا ترى إلى قوله في الطيبة:

(٢٣٥) الأبيات من بحر "البيسط"، وهي، ما عدا الأخير منها، في: المنهج السديد في شرح كفاية المرید ٤٥٧.

(٢٣٦) في س: المقدمة الأولى.

(٢٣٧) انظر: بغية المرتاد ١٢٩، وفيه: "شبيهة بالطاء أو قريبة منها"

(٢٣٨) انظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٩٠، والكتاب ٤ / ٤٣٢

(٢٣٩) في س: وقوله: إنَّ اللفظ بالضاد كالطاء المعجمة هو المقبول.

وَالصَّادُ كَالزَّايِ ضَافَا ... ..

(٢٤٠) ... ..

معناه: أنه ينطق بها بين الصاد والزاي أي حرفاً ممتزجاً مركباً من  
الصاد والزاي وكقول الشاطبي:

وَالأُخْرَى كَمَدِّ عِنْدَ وَرْشٍ وَفُنْبُلٍ

(٢٤١) ... ..

وكقوله:

... ..

فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهْلًا (٢٤٢)

وكقول سيبويه في الكتاب: "والشَّيْنُ الَّتِي كَالجِيمِ (٢٤٣)، وَالصَّادُ الَّتِي  
تَكُونُ كَالزَّايِ، وَالجِيمُ الَّتِي كَالكَافِ، وَالجِيمُ الَّتِي كَالشَّيْنِ، وَالطَّاءُ الَّتِي  
كَالطَّاءِ، وَالطَّاءُ الَّتِي كَالثَّاءِ، وَالصَّادُ كَالسَّيْنِ، وَالْبَاءُ كَالفَاءِ، كُلُّ ذَلِكَ مَعْنَاهُ  
بَيْنَ بَيْنِ (٢٤٤)".

(٢٤٠) طيبة النشر ٣٨، والبيت بتمامه:

وَالصَّادُ كَالزَّايِ ضَافَا الأَوَّلُ قَفِ  
وفيه والثَّانِي وَذِي السَّلامِ اخْتَلَفَ

(٢٤١) الشَّاطِبِيُّ: حِرْزُ الأَمَانِيِّ ١٧، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

وَالأُخْرَى كَمَدِّ عِنْدَ وَرْشٍ وَفُنْبُلٍ  
وَقَدْ قِيلَ مَخْضُ المَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً

(٢٤٢) حِرْزُ الأَمَانِيِّ ١٧، وَأَوَّلُهُ: نَشَأَ أَصَبْنَا وَالسَّمَاءُ أَوْ ائْتِنَا

(٢٤٣) فِي س: وَالجِيمُ الَّتِي كَالشَّيْنِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، كُلُّ ذَلِكَ مَعْنَاهُ بَيْنَ بَيْنَ. هَذَا مُخْتَصِرُ قَوْلِ سِيبَوِيهِ.

(٢٤٤) الكِتَابُ ٤/٤٣٢.

فقوله: الضاد كالطاء صريح في الامتزاج<sup>(٢٤٥)</sup>، وكان عليه أن يبين لمقلديه<sup>(٢٤٦)</sup> معنى هذا المزج، هل هو بطريق الشبوع أو بطريق الأفراد، ويؤيد هذا المعنى قول تابعه المرعشي المرتعش بالضاد<sup>(٢٤٧)</sup>: "إن جعلتها كالطاء المعجمة في السمع، بأن جعلت مخرجها من حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس وأعطيت لها صفاتها المذكورة<sup>(٢٤٨)</sup>، فهذا هو الصواب المؤيد بكلمات الأئمة في كتبهم"<sup>(٢٤٩)</sup>.

قلنا: هذا المبتدع يستحق أن يجازى بصمم السمع [٧/ظ] إذ لم يقل أحد من الأئمة أن الضاد كالطاء المعجمة في السمع<sup>(٢٥٠)</sup>، وتخالف المخرجين يدل<sup>(٢٥١)</sup> على اختلاف اللفظين<sup>(٢٥٢)</sup>. قال ابن جني: "وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف لفظها<sup>(٢٥٣)</sup>، وذلك نحو الكاف فإنك إذا قطعت بها سمعت هناك صدئ، فإذا رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جرت إلى الجيم سمعت غير دئيك الأولين<sup>(٢٥٤)</sup>".

(٢٤٥) انظر: بئجة المراتد ١٢٩. وبعده في س: وهي الضاد الضعيفة بلا اشتباه.

(٢٤٦) كلام غير واضح في ط

(٢٤٧) بالضاد، سقط من س.

(٢٤٨) قوله: بأن جعلت... صفاتها المذكورة، سقط من س.

(٢٤٩) المؤيد بكلمات الأئمة في كتبهم، سقط من س. انظر نص المرعشي في كيفية أداء الضاد ٢٣، وجاء في جهد المقل ١٦٩: "ليس بين الضاد المعجمة، والطاء المهملة تشابه في السمع، وإلا صرحوا به، ولا تقارب في الصفة؛ لأئمة وإن اشتركا في الإطباق والاستعلاء والتفخيم، لكن إطباق الطاء أقوى كما سبق، وإن الضاد رخو والطاء شديد، وليس في الضاد قلقلة بخلاف الطاء، وأن الضاد تجد منفذا من بين الأضراس، ولا ينضغط فيها الصوت ضغط حروف القلقلة كما صرح به الرضي، وفي الضاد استتالة بخلاف الطاء المهملة مع أئمة غير متحدين في المخرج".

(٢٥٠) بعده في س: وما نقل عن الرعاية خلاف ما في الرعاية.

(٢٥١) في س: يقتضي

(٢٥٢) بعده في س: بل كل حرف له صدئ مخالف لصدئ غيره.

(٢٥٣) في سر الصناعة ٦/١: مقاطعها

(٢٥٤) سر الصناعة ٦/١.

ولا يَخْفَى، أيضا، بَطْلَانُ قَوْلِ الْمُرْتَعِشِ، فِي الرَّاءِ: أَنَّهُ شَاعَ فِي ثَبٍ بِ  
بِزٍ [الفاحة: ١] تَقْلِيلُ تَشْدِيدِ (٢٥٥) الرَّاءِ، مَعَ أَنَّ صَاحِبَ الرَّعَايَةِ قَالَ: "فَإِذَا  
كَانَ الْحَرْفُ الْمَشْدَدُ رَاءً وَجِبَ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَتَحَفَّظَ فِي تَشْدِيدِهَا مَعَ  
إِخْفَاءِ تَكَرِيرِهَا فَيَشْدُدُهَا تَشْدِيدًا بِالْغَا" (٢٥٦). انْتَهَى.

قَالَ: مِنْ تَلْخِصِ (٢٥٧) كَلَامِ الرَّعَايَةِ إِنَّ أْبْلَغَ الْحُرُوفِ الْمُشَدَّدَةِ تَشْدِيدًا  
هُوَ الرَّاءُ، قُلْتُ: هَذَا مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الْعَلَامَةِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ:  
وَأَخْفِ تَكَرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ (٢٥٨)

أَيُّ لَا تُبَالِغُ فِي تَكَرِيرِ الْمُشَدَّدِ (٢٥٩). فَعِبَارَةُ الرَّعَايَةِ إِنْ كَانَتْ  
صَاحِبَةً، تُحْمَلُ عَلَى أَنَّ إِخْفَاءً (٢٦٠) فِي مَعْنَى النَّفْيِ؛ أَيُّ لَا يُكْرَرْهَا  
فَيَشْدُدُهَا تَشْدِيدًا بِالْغَا، ثُمَّ إِنِّي بَعْدَ ذَلِكَ (٢٦١) رَاجَعْتُ الرَّعَايَةَ فَلَمْ أَجِدْ فِيهَا  
هَذِهِ الْعِبَارَةَ.

قَالَ الْجَعْبَرِيُّ: "وَطَرِيقُ السَّلَامَةِ مِنَ التَّكْرِيرِ أَنْ يُلْصِقَ اللَّافِظُ ظَهَرَ  
لِسَانِهِ عَلَى حَنْكِهِ لَصْفًا مُحْكَمًا مَرَّةً وَاحِدَةً وَمَتَى ارْتَعَدَ حَدَثٌ مِنْ (٢٦٢) كَلِّ  
مَرَّةً رَاءً" (٢٦٣). وَقَالَ مَكِّي: "لَا بُدَّ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ إِخْفَاءِ التَّكْرِيرِ وَمَتَى  
أُظْهِرَ فَقَدْ جُعِلَ مِنَ الْحَرْفِ الْمُشَدَّدِ حُرُوفًا، وَمِنْ الْمُخَفَّفِ حَرْفَيْنِ (٢٦٤).  
وَقَالَ فِي النَّسْرِ: "يَجِبُ أَنْ يُلْفِظَ بِالرَّاءِ مُشَدَّدَةً تَشْدِيدًا (٢٦٥) يَنْبُو بِهِ اللِّسَانُ

(٢٥٥) في س: لتشديد

(٢٥٦) مكّي بن ابى طالب: الرعاية لتجويد القراءة.

(٢٥٧) في س: يلخص من.

(٢٥٨) منظومة المقدمة ١٣.

(٢٥٩) قوله: "إذا تشدد ... المشدد"، سقط من س.

(٢٦٠) في س: على إخفاء

(٢٦١) "بعد ذلك"، سقط من س.

(٢٦٢) في س: حصل في.

(٢٦٣) تنبيه الغافلين ٥٩.

(٢٦٤) الرعاية لتجويد القراءة ١٣١.

(٢٦٥) تشديدا، سقط من س.

نُبُوَّةٌ وَاجِدَةٌ، وَارْتِفَاعًا وَاجِدًا مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ فِي الْحَصْرِ وَالْعُسْرِ نَحْو: ز  
 ب ب ب ز [الفاتحة: ١] (٢٦٦). انتهى (٢٦٧).  
 قَالَ الْمُرْتَعَشُ (٢٦٨): "إِنَّهُ شَاعَ قِرَاءَتُهُمُ الطَّاءَ الْمُهْمَلَةَ تَاءً مُفَحَّمَةً  
 بِإِعْطَائِهَا هَمْسًا مَعَ أَنَّ الطَّاءَ الْمُهْمَلَةَ وَالنَّاءَ وَالذَّالَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ،  
 وَالطَّاءَ يَفْتَرِقُ عَنِ النَّاءِ بِالْجَهْرِ وَالْإِطْبَاقِ، وَعَنِ الذَّالِ بِالْإِطْبَاقِ فَقَطْ،  
 فَيَجِبُ أَنْ يُلْفِظَ الطَّاءَ دَالًا مُفَحَّمَةً لَا تَاءً مُفَحَّمَةً" (٢٦٩).  
 قُلْتُ: دَعَوَى الْهَمْسِ [٨/و] غَيْرُ مُسَلِّمَةٍ؛ فَإِنَّا نَنْطِقُ بِهَا طَاءً  
 مَجْهُورَةً شَدِيدَةً مُسْتَعْلِيَةً مُفَحَّمَةً مُطَبَّقَةً خَالِصَةً (٢٧٠) عَنْ شَوْبِ الذَّالِ وَالنَّاءِ  
 كَمَا هُوَ دَأْبُ الْمُجَوِّدِينَ الْعَالِمِينَ بِطُرُقِ (٢٧١) الْأَدَاءِ كَمَا تَلَقَّوهُ مُشَافَهَةً عَنْ  
 أَفْضَلِ الْقُرَّاءِ (٢٧٢). وَكُونَ الثَّلَاثَةَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ تَقْرِيبًا، وَالتَّحْقِيقَ أَنَّ  
 لِكُلِّ حَرْفٍ مَخْرَجًا مُخَالَفًا لِمَخْرَجِ الْآخَرِ، وَإِلَّا لَكَانَ إِيَّاهُ (٢٧٣) كَمَا ذَكَرَ  
 الْجَارِبَرْدِيُّ (٢٧٤)، وَتَبِعَهُ الْقَاضِي زَكْرِيَاءُ (٢٧٥).  
 وَقَالَ الْفَسْطَلَانِيُّ: "وَهَذِهِ الْمَخَارِجُ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ وَإِلَّا فَلِكُلِّ  
 حَرْفٍ مَخْرَجٌ" (٢٧٦)، وَلَا عِبْرَةَ بِرَدِّ عَلِيِّ الْقَارِي لَهُ (٢٧٧) فَإِنَّ الْحِسَّ يَشْهَدُ

(٢٦٦) النشر في القراءات العشر ١/٢١٩.

(٢٦٧) انتهى، سقط من س.

(٢٦٨) في س: وقال المرتعش، أيضا.

(٢٦٩) انظر: جهد المقل ١٦٦، وما بعدها.

(٢٧٠) في س: فإننا نطق بما طاء مطبقة مجهورة خالصة

(٢٧١) في س: بطريق.

(٢٧٢) قوله: "كما تلقوه .... القراء"، سقط من س

(٢٧٣) وإلا لكان إياه، سقط من س.

(٢٧٤) شرح الشافية للجاربردي، وفيه: ٢/٢٣٦ "فلكل حرف مخرج مخالف لمخرج الآخر، وإلا لكان هو إياه،

والمخرج على اختلافه يكون من أربع جهات: الحلق واللسان، والشفنتين والخياشيم"

(٢٧٥) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، أبو يحيى [ت ٩٢٦هـ]: قاض مفسر من حفاظ الحديث،

علامة المحققين وفهامة المدققين. انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١/١٩٨، والأعلام ٣/٤٥، وما

بعدها.

(٢٧٦) لطائف الإشارات لفنون القراءات ١/١٨٨

لِذَلِكَ الْمَنْهَجِ، عَلَى أَنَّ الطَّاءَ لَهَا مَوْضِعَانِ مِنَ اللِّسَانِ، فَاْمْتَاَزَتْ عَنِ النَّاءِ وَالذَّالِ (٢٧٨) بِمَوْضِعِ ثَانٍ".

وقوله: "يجب أن تلفظ الطاء دالا مفخمة" دعوى باطلة مخترعة (٢٧٩) محرمة؛ إذ ليس في لغة العرب دال مفخمة (٢٨٠)، ولم يقل أحد ممن سلف أن الطاء دال مفخمة أو تاء مفخمة، (٢٨١)، فإن أراد (٢٨٢) بالذال المُفخمة ما ينطق به الأطفال، والجُهل في نطقهم: بـ "ضال" أو "طال" مكان "دال" فهذا لحنٌ مُستهجن (٢٨٣) يجب الاحترازُ عنه في كلام المتعال.

وإن أراد أن الذال تُكسى الإطباق فَنَحْوَلْ إِلَى الطَّاءِ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ تَحْوِيلُ النَّاءِ بِالْإِطْبَاقِ إِلَى الطَّاءِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ صِفَةُ الْهَمْسِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا حُوِلَتْ إِلَى الطَّاءِ لَمْ يَبْقَ فِيهَا هَمْسٌ (٢٨٤). عَلَى أَنَّ فِي كَلَامِ هَذَيْنِ الْاِثْنَيْنِ الْمُبْتَدِعِينَ خَلْطًا شَدِيدًا وَخَبْطًا بَغِيرَ مُبِينٍ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى أَنَّ الْمِصْرِيِّينَ يَنْطِقُونَ بِالضَّادِ بَيْنَ الذَّالِ الْمُفَخَّمَةِ وَالطَّاءِ، وَالذَّالِ الْمُفَخَّمَةِ عِنْدَهُمَا هِيَ الطَّاءُ، فَصَارَ الْمَعْنَى بَيْنَ الطَّاءِ وَالطَّاءِ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ جَاهِلٌ فَضْلًا عَنِ عَاقِلٍ.

(٢٧٧) في س: ببحث علي القاري فيه.

(٢٧٨) في س: الدال والتاء.

(٢٧٩) في س: مفتراة

(٢٨٠) قوله: وليس في لغة العرب دال مفخمة" بعد قوله: "ولم يقل أحد من سلف ... دال مفخمة"

(٢٨١) وبعده زيادة في س: ولم يستند في ذلك إلى شيخ ولا قاص بعيد ولا دان، ومن لا شيخ له فشيخه

الشیطان، وفي ذلك إنكار حرفين من حروف القرآن، ومن أنكر حرفا من حروف القرآن قاصدا، فقد كفر

بأهل القرآن، كما بين القاضي عياض في الشفاء بأوضح بيان.

(٢٨٢) في س: والظاهر أنه أراد

(٢٨٣) في س: وهذا مستهجن.

(٢٨٤) جاءت الفقرة في س: فنقول: يجوز تحويل كل من الدال والتاء بالإطباق إلى الطاء، ولا يمنع من تحويل

التاء ...؛ لأنها إذا حولت إليها لم يبق فيها همس.

وكلام العلامة ابن الجزري في التمهيد<sup>(٢٨٥)</sup> صريح في أن التاء إذا فُحِمتُ تصيرُ (٢٨٦) طاءً مهملةً. قال رحمه الله<sup>(٢٨٧)</sup>: "إذا جاءت التاء المثناة [ظ/٨] قبل حرف الإطباق في كلمة لزم بيانها وتخليصها بلُفظ مُرفق غير مُفحَم، نحو قوله: زوژ [البقرة: ٧٥] وژ ك كك ژ [هود: ١١٢] وژ ك ك ك ژ [الأحزاب: ٣٣]؛ لأن الطاء والتاء من مخرج واحد، لكن الطاء حرف قوي فيه جهرٌ وشدةٌ وإطباقٌ واستعلاء. والتاء مُسْفلة<sup>(٢٨٨)</sup> مُنْفِحة مهموسة، والقوي إذا تقدّم الضعيف وهو مُجاوره جذبته إلى نفسه، ألا ترى أن التاء إذا وقعت بعد حرف إطباق لم يكن بُدُّ من أن يُبدلَ منها طاء نحو ژ ے ژ [البقرة: ١٣٢] وژ گ ژ [البقرة: ١٧٣]؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً"<sup>(٢٨٩)</sup>. انتهى.

فالطاء<sup>(٢٩٠)</sup> تاءٌ مُفحمةٌ، لا كما قال المرئعش: دالٌ مُفحمةٌ. وكلامه في "التمهيد" مفيد أن تحويل الحرف الضعيف إلى القوي، أقرب من تحويل الحرف القوي إلى أقوى منه. ولعل هذا هو السرُّ في أن التاء المُفحمة تُفخِما خالصاً تصيرُ<sup>(٢٩١)</sup> طاءً، والدال إذا فُحِمت تُفخِما خالصاً<sup>(٢٩٢)</sup> تصير ضادا. ولا يمنع من ذلك اختلاف المخرَجين. ألا ترى أن الزاي إذا فُحِمت تُفخِما خالصاً تصيرُ طاءً مع اختلاف المخرَجين.

وقول سيبويه: "لولا الإطباق لُصارتُ الطاء دالا"<sup>(٢٩٣)</sup> ذكره في بحث الإطباق، والمقامُ مُخصَّص، أي لولا الإطباق مع بقاء الجهر لُصارتُ دالا لا تاءً؛ لأنّها مهموسة فلو زال عنها الإطباق والجهر

(٢٨٥) في التمهيد، سقط من س.

(٢٨٦) في س: التاء المثناة تصير بالفتحيم

(٢٨٧) في س: قال رحمه الله تعالى في التمهيد

(٢٨٨) في س: مسفلة، وكلاهما صحيح من حيث الاشتقاق.

(٢٨٩) التمهيد ١٢١

(٢٩٠) في س: فعلم منه أن الطاء.

(٢٩١) في س: قويا تصير بالإطباق.

(٢٩٢) في س: وسطا

(٢٩٣) الكتاب ٤/٤٣٦.

لصارت تاءً، ولم تصر دالاً (٢٩٤). فالحاصل أن الطاء إذا زال عنها الإطباق تصير دالا، وإذا زال عنها الجهر تصير تاءً والدال تصير بالإطباق طاءً مهملة، وبالهمس تاءً مثناة (٢٩٥). والتاء المثناة تصير بالجهر دالاً وبالإطباق طاءً، وقلب التاء إلى الطاء لضعفها أقرب من قلب الدال إلى الطاء. [٩/و] فيجب الاحتراز عن تفخيم التاء لئلا تصير طاء، وعن الجهر بها لئلا تصير دالاً، ويجب التحفظ بما فيها من الشدة لئلا تصير رخوة، فربما تصير سينا إذا كانت ساكنة نحو ج ج ج [البقرة: ١٠٢]؛ لقرب مخرجها منها فتحدثت الرخاوة والصفير (٢٩٦)، فإن أتى بعدها ألف غير مماله نحو: ز أ ز (٢٩٧) [التوبة: ١١٢]، وجب ترقيقها (٢٩٨).

والدال المهملة يجب التحرز (٢٩٩) عن الهمس فيها لئلا تصير تاءً، ويجب بيان شدتها وجهرها وقلقتها إذا سكتت من غير حركة (٣٠٠)، ولم يذكر أحد من الفراء الاحتراز عن تفخيم الدال. والطاء المهملة من أقوى الحروف لما فيها من صفات القوة، فإن تَكَرَّرَتْ نَحْوُ [الكهف: ١٤] وَجَبَ بَيَانُهَا كَتَشْدِيدِهَا نَحْوُ قَثْرِ [النمل: ٤٧]،

(٢٩٤) ولم تصر دالا، سقط من س. وفي س بدلا منه: وتقدم أن الطاء أقوى حروف الإطباق والطاء أضعفها، والصاد والضاد متوسطتان.

(٢٩٥) الفقرة في س: والطاء بزوال الإطباق تصير دالا، وبزوال الجهر تصير تاء، والدال تصير بالإطباق الأقوى طاء مهملة، وبالإطباق الوسط ضادا، وبالهمس تاء مثناة، والتاء المثناة تصير بالجهر دالا، وبالإطباق طاء.

(٢٩٦) انظر: النشر في القراءات العشر ٢١٧/١.

(٢٩٧) في النسخة الأم، وفي ط: تائبون، وفي س: تابوت، وما أثبت من القرآن برواية حفص.

(٢٩٨) انظر: التمهيد ١١٩.

(٢٩٩) في س: الاحتراز

(٣٠٠) وبعده زيادة في س: ولم يصرح بأن الدال تصير بالإطباق طاء، وإن ادعى مدع أنه مفهوم من كلام سيبويه، يفهم من قياس العكس وهو غير معتبر عند القراء.

فإن سَكَنتَ نحو زُذَّر [الصافات: ١٠] وِزْوَ وِزْ [طه: ٤٥] ونحو (٣٠١) زُذَّر [البقرة: ١٣٦] في الوَقْفِ تَعَيَّنَ بَيَانُ إِطْبَاقِهَا وَقَلْقَلَتِهَا (٣٠٢).  
قال شَيْخُنَا الشَّيْخُ سُلْطَانُ: "وأما تعريفُ القَلْقَلَةِ فَصَوْتُ حَادِثٌ عِنْدَ حَرْفِهَا (٣٠٣) لِيَضَعُطَهُ عَنِ مَوْضِعِهِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ الْوَقْفِ. وَلَا يُسْتَطَاعُ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ دُونَهَا مَعَ طَلْبِ إِظْهَارِ ذَاتِهِ"، كَذَا قَالَ مَكِّي (٣٠٤). وَقَوْلُهُ: "وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ". مُرَادُهُ بِالْوَقْفِ السُّكُونُ، جَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى أَسْلُوبِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي إِطْلَاقِ الْوَقْفِ عَلَى السُّكُونِ وَحُرُوفِ الْقَلْقَلَةِ قُطِبَ جَد. انْتَهَى

قال العلامة ابن الجزري:

وَيَبَيِّنُ مُمْلَأَةً إِلَّا إِنْ سَكَّنَا

وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَيْبِنَا (٣٠٥)

قال أبو حيان: "والفرق بين صوت القلقله وصوت الحروف الرخوة أن الأول لا يكون إلا في الوقف، والثاني يكون في الوصل والوقف". انتهى.

فإن قلت على مقتضى ما قلت من تأويل الوقف بالسكون يكون معنى قول أبي حيان في الوصل مقابل السكون وهو التحرك، فتكون الرخاوة [٩/ظ] في المتحرك والسكن. وهذا خلاف ما ذكرته عن سيبويه: أن الرخاوة في حال السكون.

قلنا: المفهوم من كتب الصرفيين والمقرئين أن الرخاوة معناها اللين، وقبول جزي الصوت بالتليين، فاللين موجود في الحالتين، ويمتنح بأجراء الصوت في حال السكون كالعصن الرطب الذي تمتحن رطوبته

(٣٠١) ونحو، سقط من س.

(٣٠٢) بعده في س: وحروف القلقله قطب جد، قال في المقدمة: وبيان مقلقلتها إن سكنت، وإن سكن في الوقف كان أبين.

(٣٠٣) في س: خروجها، وفي إبراز المعاني ٧٥٤/٢: خروج حرفها.

(٣٠٤) انظر: مكِّي بن أبي طالب: الرعاية لتجويد القراءة ١٢٤.

(٣٠٥) ابن الجزري: منظومة المقدمة ١٢.

بالتَّليين، بل مُقتَضَى كَلام الرِّضِيِّ أَنَّ جَمِيعَ الحُرُوفِ المُتَحَرِّكَةِ فِيهَا رَخَاوَةٌ ما، أَعْنِي الثَّمَانِيَةَ والعِشْرِينَ. قال: "وإنَّما اعتُبرَ في امتِحانِ الشَّدِيدَةِ والرَّخْوَةِ إسْكانُ الحُرُوفِ؛ لأنَّكَ لو حَرَكْتَهَا، والحَرَكَاتُ أبعاضُ الواوِ والألفِ والياءِ، وفيها رَخَاوَةٌ ما، لَجَرَّتِ الحَرَكَاتُ لِشَدَّةِ اتِّصالِها بالحُرُوفِ الشَّدِيدَةِ إلى شَيْءٍ مِنَ الرِّخَاوَةِ، فَلَمْ تَتَبَيَّنْ شِدَّتُها" (٣٠٦).

وَلنَرَجِعْ إلى الخاتِمةِ (٣٠٧)، ونَسألُ الرَّحِيمَ حُسْنَ الخاتِمةِ. قال المَقْدِسِيُّ: "لولا مَخْرَجُ الضَّادِ والاستِطالَةِ لَصارَتْ الضَّادُ ظاءً مُشالَةً". وهذا ظاهِرُ البُطلانِ والجِهالةِ، بلا مَحالَةٍ، كَيْفَ يَخْرُجُ مِنَ العُدْمِ شَيْءٌ لَيْسَ لَهُ مُخْرَجٌ ولا مَخْرَجٌ، وهو مُعارِضُ بقولِ سيبويه: "لولا الإطباقُ في الضَّادِ لَخَرَجَتْ مِنَ الكَلامِ" (٣٠٨)، فَأَجْرَى زَوالِ المُخرِجِ الَّذِي بِهِ الكَمِيَّةُ والقَوامُ.

فَكُنْ عَلَيَّ هَجٍ سَبِيلِ السَّلَفِ

فِي مُجْمَعٍ عَلَيَّهِ أَوْمُحْتَلَفِ (٣٠٩)

وَتَابِعِ الصَّالِحِ مِمَّنْ سَلَفَا

وَجَانِبِ البِدْعَةِ مِمَّنْ خَلَفَا

فَكُلُّ حَيرٍ فِي اتِّبَاعِ مَن سَلَفِ

وَكُلُّ شَيْءٍ فِي اتِّبَادِ مَن خَلَفِ (٣١٠)

(٣٠٦) شرح الشافية للأستراباذي ٢٦٠/٣. وقد سقط من س قوله: "وحروف القلقلة، قطب جد .... فلم تتبين شدتها".

(٣٠٧) في س: ولنختم بالخاتمة

(٣٠٨) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٣٠٩) طيبة النشر ٣٢.

وأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ

عَلَى النَّبِيِّ الرَّؤُوفِ (٣١١) الرَّحِيمِ

وَأَلِّهِ وَصَحْبِهِ وَمَثْبُوعِ

هُدَاهُمْ وَتَابِعِ لِمَنْ تَبِعَ (٣١٢)

حَزْرَهُ الْفَقِيرُ عَلِيِّ الْمَنْصُورِيِّ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَوْلَادِيهِ وَمَشَائِخِهِ  
وَالْمُسْلِمِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٣١٣).

---

(٣١٠) الأبيات للقاني في هداية المرید لجوهرة التوحيد ٢/١٣٦٠، ١٣٦٩.

(٣١١) بضم الهمزة، ليستقيم الوزن، وهكذا ضبطها المؤلف في الأصل، وكذا في جميع النسخ.

(٣١٢) لم أعصر عليهما.

(٣١٣) هذا ما ورد في النسخة الأم، وفيه إشارة إلى أنّها بخط المؤلف. وفي ط: حزره الفقير أحمد أبو بكر، غفر الله له ولوالديه، ومشائخه والمسلمين، والحمد لله رب العالمين. وفي س: وسبحانه وتعالى أعلم بالصواب، إليه المرجع والمآب، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

## المصادر والمراجع

## أولاً: المخطوطات

- [١] ديوان أبي حيان النحوي ، محمد بن يوسف الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم ١٤٦ .
- [٢] رسالة في تجويد القرآن العظيم (نونية السخاوي)، إبراهيم علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد الهمذاني الشافعي السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، مخطوط، المكتبة الأزهرية، رقم (٢٧٩٧ / ٢٨).

## ثانياً: الكتب المطبوعة

- [٣] إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة المصطفى البابي الحلبي، مصر.
- [٤] أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (ت ٢٧٦هـ)، حقه وعلق حواشيه ووضع فهرسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨١م.
- [٥] الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- [٦] إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، إلياس بن أحمد حسين بن سليمان البرماوي، دار الزمان، المدينة المنورة، ط ٢، ٢٠٠٧م.
- [٧] إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت القرن ٦هـ)، دراسة وتحقيق محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- [٨] إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي الباباني (ت ١٣٩٩هـ)، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.
- [٩] البر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي اليمني الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

- [١٠] *بغية الفساد بالابتداع بالضاد*، ومعه كتاب: ردّ الإلحاد في النطق بالضاد، علي بن سليمان المنصوريّ (ت ١١٣٤هـ)، تحقيق محسن بن سالم العميري، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ٢٠١٢م.
- [١١] *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٦٤م.
- [١٢] *التحديد في الإتيان والتجويد*، عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ط١، ٢٠٠٠م.
- [١٣] *التمهيد في علم التجويد*، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- [١٤] *نبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين*، عليّ بن محمد النوري، أبو الحسن الصفّاقسي (ت ١١١٨هـ)، تقديم وتصحيح محمد الشاذلي النيفر، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، دون تاريخ.
- [١٥] *جميلة أرباب المراسد في شرح عقيلة أتراب القصائد*، برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشافعيّ الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق محمد خضير الزوبعيّ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط١، ٢٠١٠م.
- [١٦] *جهد المُقل*، محمد بن أبي بكر المرعشيّ الملقب بساجقليّ زادة (ت ١١٥٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور سالم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط١، ٢٠٠١م.
- [١٧] *حرز الأمانى ووجه التهانى*، متن الشاطبية في القراءات السبع، القاسم بن فيرة بن خلف الرعيني الشّاطبي (ت ٥٩٠هـ)، تحقيق محمد تميم الزعبي، دار الهدى، المدينة المنورة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط٤، ٢٠٠٥م.

- [١٨] *الحماسة المغربيّة*، مختصر كتاب صفوة الأدب، وُخّبة ديوان العرب، أحمد بن عبد السلام الجراوي، أبو العباس، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٥م.
- [١٩] *خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب*، عبد القادر محمد عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- [٢٠] *خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر*، محمد أمين بن فضل الله الحمويّ المحبي (ت ١١١هـ)، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.
- [٢١] *ديوان أبي الطيب المتنبي*، وفي اثناء مقتنه شرح الإمام العلامة الواحديّ، تأليف الشيخ فريدخ ديتربصي، مدينة برلين، ١٨٦١م.
- [٢٢] *ديوان الشافعيّ*، محمد بن إدريس الشافعيّ، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- [٢٣] *زهر الآداب وثمر الألباب*، إبراهيم بن علي بن تميم الحصريّ القيروانيّ (ت ٤٥٣هـ)، دار الجيل، بيروت، دون تاريخ.
- [٢٤] *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمة*، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألبانيّ (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٩٩٢م.
- [٢٥] *سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر*، دار البشائر الإسلامية، أبو الفضل محمد خليل بن علي، الحسيني المراديّ (ت ١٢٠٦هـ)، دار ابن حزم، ط٣، ١٩٨٨م.
- [٢٦] *سير أعلام النبلاء*، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي (ت ٥٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.
- [٢٧] *شرح التبصرة والتذكرة*، الإمام الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، العراقيّ، حقق نصوصه، وخرج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور عبد اللطيف الهميم، والشيخ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- [٢٨] *شرح شافية ابن الحاجب*، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، وتحتوي المجموعة على متن الشافية وشرحها، أحمد بن

- الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، ومعها: حاشية الجاربردي لابن جماعة، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤م.
- [٢٩] شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي، [ت ٦٨٦هـ]: ومعها شرح شواهد للعالم البغدادي، صاحب خزنة الأدب، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- [٣٠] شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨م.
- [٣١] شرح الكوكب الساطع، نظم جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد إبراهيم الحفناوي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- [٣٢] شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، ابن أم قاسم المرادي (ت في القرن ٨هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، ١٩٧٠م.
- [٣٣] ضبط النَّصِّ والتَّعليق عليه، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م.
- [٣٤] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- [٣٥] طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبه، أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر الأسدي (ت ٨٥١هـ)، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
- [٣٦] طبية النشر في القراءات العشر، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، ضبطه وصحّحه وراجعها محمد تميم الزعبي، دار الهدى، المدينة المنورة، ط ٢، ١٩٩٤م.

[٣٧] عقود الجمان في تجويد القرآن، برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشافعيّ الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث (حسن بن عباس بن قطب)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٥م.

[٣٨] غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)، بعناية المستشرق ج. براجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٣٢م.

[٣٩] الكامل في ضعفاء الرجال، الإمام الحافظ عبد الله بن عدي الجرجانيّ (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ محمد علي معوض، شارك في تحقيقه الدكتور عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلميّة، بيروت، دون تاريخ.

[٤٠] كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل محمد العجلونيّ (ت ١١٦٢هـ)، مكتبة حسام الدين القدسيّ، ١٣٥١هـ.

[٤١] الكنى والأسماء، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيريّ النيسابوريّ (ت ٢٦١هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد القشيريّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، ١٩٨٤م.

[٤٢] الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق خليل منصور، نجم الدين محمد بن محمد الغزّيّ، (ت ١٠٦١هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

[٤٣] كبقية أداء الضاد، محمد بن أبي بكر المرعشيّ الملقب بساجقليّ زادة (ت ١١٥٠هـ)، دار البشائر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٣م.

[٤٤] طائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلانيّ، تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيّد عثمان، د. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٧٢م.

[٤٥] معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.

- [٤٦] معجم المؤلفين، عمر كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.
- [٤٧] معرفة القراء الكبار، إبراهيم بن علي بن تميم الحصري القيرواني (ت ٤٥٣هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
- [٤٨] الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- [٤٩] منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، محمد بدران عبد القادر بن أحمد بن مصطفى (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م.
- [٥٠] المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية وبهامشها شرح الشيخ زكريا الأنصاري على المقدمة الجزرية، القاري، ملا علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٤٨م.
- [٥١] منظومة المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار المغني للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠١م.
- [٥٢] المنهج السديد في شرح كفاية المريد، شرح للمنظومة المسماة بالجزائرية، أبو عبده محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٩هـ)، تحقيق مصطفى مرزوقي، دار الهوى، الجزائر، د.ت.
- [٥٣] النشر في القراءات العشر، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.
- [٥٤] هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط ٢، دون تاريخ.

[٥٥]هداية المرید لجوهرة التوحيد، شرح الناظم علي الجوهرة، برهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي (ت ١٠٤١هـ)، حققه وضبط حواشيه مروان حسن البجاوي، دار البصائر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

[٥٦]هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي الباباني (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، وأعيد طبعه بالأوفست في دار إحياء التراث العربي بيروت، دون تاريخ.

[٥٧]يزيد المهلبي، حياته وما تبقى من شعره، يونس أحمد السامرائي، مجلة المجمع العراقي، المجلد ٣٢، كانون الثاني، ١٩٨١م.

ثالثاً: الدوريات

[٥٨]بغية المرتاد لتصحيح الضاد، علي بن محمد بن علي، المعروف بابن غانم المقدسي (ت ١٠٠٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد جبار المعبيد، مجلة المورد العراقية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ١٩٨٩م.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

[٥٩]موقع مزامير آل داوود، علي الرابط:

<http://www.mazameer.com/vb/showthread.php?t=132869&page=3>

**Risala fi kayfiyat alnutuq bidhad fi Arrad ala ibn Gghanim fi Boghyat  
AlMortad**

**By: Ali bin Suliman bin Abdallah Al Mansoori (1134 h).**

**Dr. Ahmed Hassan Ismael**

Linguistics at Arabic Language Department  
Assistant professor of The Faculty of Humanitarian  
and Administrative Sciences, Al Jouf University

**Abstract.** The speech on the sound DHAAD about its articulation and features is considered as a branch of The Quranic Sciences that was studied by a number of AS- Salaf Scholars in independent researches and books. One of them was Al Shaikh Ali Al Mansoori (1134h) Writing this paper annotated for the first time to answer Ibn Ghanim Al Maqdesi on what is written in his letter "Boghyat Al Mortad to correction of Al Dhaad" of about the distortion in pronunciation of Al Dhaad which makes it mixed with the voiced Daal and neglected Taa.

I introduced in the introduction of the book a definition about the author, the book, a description of the written copies I depended on and the method practiced in the annotation.

